

محضر الجلسة رقم 653**التاريخ:** الثلاثاء 30 جادى الأولى 1430 (26 ماي 2009)**رئاسة الجلسة:** المستشار السيد علي سالم شكاف، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وخمسة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.**جدول الاعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.**المستشار السيد علي سالم شكاف، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أدعو المجلس الموقر للوقوف لتلاوة الفاتحة، ترحماً على ضحايا الحادث المؤلم الذي شهدته السهرة الختامية لمهرجان موازين. تلاوة الفاتحة:

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، إهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين" آمين.
سبحان ربك، رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، تفضل السيد الأمين.

السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس للإعلان عنها، توصلت

رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

أولاً: مشروع قانون رقم 04.09 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 8 يونيو 2008 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة أندونيسيا، لتجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل.

ثانياً: مشروع قانون رقم 05.09 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق المملكة المغربية على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، الموقع بدار في 7 ربيع الأول 1429 موافق 14 مارس 2008.

ثالثاً: مشروع قانون رقم 05.06 بتغيير وتتميم الفصل 92 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 جادى الأخير 1383 موافق 12 نونبر 1963، بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل.

رابعاً: مشروع قانون رقم 02.09 يتعلق بالأملأك الجماعية.

كذلك توصلت رئاسة المجلس من الفريق الحركي.

الموضوع: طلب تأجيل.

"سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد؛ يشرفني أن أتمس من سيادتكم تأجيل السؤال الشفهي المبرمج خلال جلسة يوم الثلاثاء 26 ماي 2009 والمتعلق بالمخطط الاستعجالي للتعليم، الموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي إلى جلسة مقبلة.

تفضلوا السيد الرئيس بقبول فائق التقدير والاحترام."

إدريس مرون

رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين.

كذلك توصلت رئاسة المجلس من فريق التجمع والمعاصرة.

إلى الفاضل المحترم

السيد رئيس مجلس المستشارين.

الموضوع: استدرارك.

"سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛ علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني السيد الرئيس المحترم، أن أطلب منكم تأجيل السؤال الشفهي الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول موضوع خطر خطوط التوتر العالي إلى جلسة لاحقة.

وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام."

إمضاء: أحمد الكور

رئيس فريق التجمع والمعاصرة.

كذلك توصلت رئاسة المجلس من الفريق الاشتراكي.

يمكن أن تصاحب ضعف تأطير هذه المهرجانات، والتي يمكن أن تخلف المزيد من الكوارث والآلام لا قدر الله.

كما ندعو المنظمين وبنفس المناسبة، إلى التفكير في عدم برمجة هذه المهرجانات في هذه الفترة من السنة، والتي تتزامن عادة مع فترة اختبارات التلاميذ والطلبة، مما قدر يؤثر على نتائجهم ويضعف من الجهود التي بذلوها طيلة السنة.

في نهاية المطاف، فإننا نتمن المبادرة الملكية السامية، والتي تكلف من خلالها –وكعادة جلالته الكريمة- بمصاريف علاج ودفن جثامين الضحايا، أما نحن، فمن هذا المنبر لا نملك إلا أن نرفع أيدينا للعلي القدير، سائلين عز وجل أن يلهم ذويهم الصبر والسلوان وحسن المآب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة الثانية لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد أحمد أمبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

في بداية الأمر، تقدم تعازينا الخالصة لأسر ضحايا مهران موازين، سائلين الله أن يتغمدهم برحمته الواسعة، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، وإن لله وإنا إليه راجعون.

السيد الرئيس، طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي، يشرفني أن أحيط المجلس الموقر علما، بأننا في حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية نسجل – مرة أخرى- وبكل أسف عميق، تعامل الإعلام العمومي الذي يستخلص موارده من جيوبنا وجيوب المواطنين المغلوب على أمره، نسجل التعامل غير الديمقراطي في تفضيل أحزاب عن أخرى بدون وجه حق.

السيد الرئيس،

لقد استعصى علينا الفهم، أي وجهة يجب أن نحتكم إليها؟ وما هي الجهة التي تسهر على استمرار هذا العبث الذي تتابع أطواره عن كذب قبل أيام من الحملة الانتخابية التي انطلقت قبل أوانها.

ومرة أخرى عبر الإعلام العمومي، ونخص بالذكر هنا برنامج حوار الذي تبثه القناة الأولى، وبعض البرامج الحوارية الأخرى التي تبثها القناة الثانية، فنحن نتساءل عن المعايير المعتمدة في استدعاء الأحزاب، حيث كانت في وقت قريب التمثيلية البرلمانية هي الفيصل، لكن المغاربة شاهدوا قبل أيام

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

الموضوع: تأجيل طرح سؤال شفوي.

"تحية تقدير واحترام؛

يشرفني أن أتمس من سيادتكم تأجيل السؤال الشفهي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول موضوع مشروع قانون الولوج إلى المعلومات، للمستشارة زبيدة بوعباد من الفريق الاشتراكي ليوم الثلاثاء 26 ماي 2009.

وتقبلوا السيد الرئيس فائق التقدير والاحترام.

رئيس الفريق الدكتور محمد الحضورى.

عدد الأسئلة الشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 19 ماي 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 26 منه:

عدد الأسئلة الشفهية : 10 أسئلة؛

عدد الأسئلة الكتابية : 03 أسئلة.

شكرا سيدي الرئيس، ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، وردت على الرئاسة 6 طلبات إحاطة. الإحاطة الأولى من طرف فريق التجمع والمعاصرة، فليتفضل السيد الرئيس لإحاطة المجلس علما، تفضل.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

إذا كنا لا ننكر الأدوار التثقيفية والترفيهية التي تلعبها المهرجانات، كوسيلة فعالة لتناقل الحضارات والتعريف بالمرورث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات والكيانات البشرية، فضلا عن كونها أضحت أداة فعالة لترويج المنتج السياحي والفني.

هذا الدور الذي ترجمته بامتياز مجموعة من المهرجانات، والتي كان آخرها مهران موازين في الرباط، والذي استطاع أن يجمع ثلة من الفنانين والمبدعين من مختلف بقاع المعمور.

لكن، المعضلة أيها السادة، تكمن في الكارثة الإنسانية التي أعقبت المهرجان في يومه الأخير، والتي ذهب ضحيتها 11 مواطنا ومواطنة، فضلا عن عشرات الجرحى والمعطوبين.

ومن هذا المنطلق ندق ناقوس الخطر حول الإنزلاقات التنظيمية التي

الداخلية تضم أسماء ارتأت الوزارة أن تمنعهم من الترشيح للانتخابات الجماعية، كما علمنا أن بعض الولاة والعمال ورجال السلطة رفضوا طلبات ترشيح بعض الأسماء لأسباب لا علاقة لها بمدونة الانتخابات ولا علاقة لها بالقانون، وإنما نعتبر هذا السلوك اللامشروع ضرر يلحق بنزاهة الانتخابات، كما أنه خرق للقانون وللدستور، وانتهاك لحقوق المواطن في الترشيح.

وإذا ما كانت هناك شبهات، كما تروج بعض الصحف، فإن الفاصل هو القانون، ولا يمكن أن تمتع الحكومة أيا كان من الترشيح مادامت تتوفر فيه شروط الأهلية المنصوص عليها في مدونة الانتخابات.

وإذا كانت هناك شكوك تحوم حول بعض ممارسات الأشخاص يجب اللجوء إلى مقاضاة هؤلاء الأشخاص ومتابعتهم، أما الطريقة التي تتجهها الحكومة فهي غير قانونية، وهذا تناقض صريح وخرق للقانون والأعراف وخروج عن الصواب.

نقول للسيد وزير الداخلية، الذي صرح داخل هذه القبة الأسبوع الفارط، أن الأمور ستسير وفق القانون، ونطلب منه أن يلتزم بوعده إذا كفا في دولة الحق والقانون.

في موضوع الانتخابات المقبلة، السيد الرئيس، وفي نفس السياق لاحظنا ونحن بصدد الإعداد لخوض الحملة الانتخابية، أن هناك أخطاء مادية كثيرة جدا، شابهت عملية مراجعة اللوائح الانتخابية العامة على ضوء المستجدات القانونية الجديدة.

فبالفعل اعتبر القانون أن السكنى والإقامة الفعلية هي أساس القيد في اللوائح الانتخابية، وهناك الكثير من المواطنين في مختلف مناطق المغرب فوجئوا بعد قيدهم في اللوائح الانتخابية ولم يبلغوا بأي تشطيب ولا بأي قرار يتعلق بقيدهم، وهم مقيمون ويتوفرون على كل الشروط التي نص عليها القانون، فيهم من كان مقيدا وفيهم من تم تقييدهم خلال المراجعة الأخيرة، إلا أن بعضهم تقدموا لدى المصالح المختصة للحصول على البطاقة أو الشهادة الإدارية، ففوجئوا بعدم وجود أسمائهم باللوائح الانتخابية، وتم السيد الرئيس إسقاطهم دون أي سبب قانوني.

ولهذا، فإننا نهيىب بالحكومة إلى ضرورة إيجاد حل لاستدراك الأخطاء المادية، وهذه السلوكات الحكومية تغذي العزوف وتحرم الناخب من حق التصويت والترشيح.

ولهذا، نؤكد مرة أخرى على السيد وزير الداخلية، لإصدار مذكرة تحت رؤساء اللجان الإدارية لتدارك هذه الأخطاء وفق المادة 27 من مدونة الانتخابات، وقد تقدم فرقنا بطلب عقد لجنة الداخلية في اجتماع مستعجل لمناقشة هذه المواضيع، لأن مثل هذه السلوكات الحكومية إذا ما أضفنا لها المذكرة المشهورة، أقول المذكرة المشهورة والفاشلة تعبر بوضوح عن عدم قدرة الحكومة لتدبير ملف الانتخابات.

شكرا السيد الرئيس.

قليلة مشاركة حزب لا تمثلية له، وهو حديث العهد بالعملية الانتخابية، فكيف نفسر هذا المعطى؟ وكيف نفسر حرمان حزبنا من المشاركة في هذه البرامج، مع العلم أننا لنا تمثلية في البرلمان؟

على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في تحقيق تكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية المغربية، فلمغاربة الحق في الإطلاع على تصورات الحكومة في تسيير الشأن العام، كما لهم الحق في التعرف على نقد المعارضة، ورأيها في أفق مغرب ديمقراطي متطور، وأما إن كانت الحكومة نفسها تحت ضغط حجة ما، تسعى إلى كتم صوت المعارضة، وإلى توجيه الناخب والتأثير عليه، فإننا نصرح بكل قوة بأن المغاربة ليسوا بقاصرين، وهم أدكى مما تتصوره الحكومة.

السيد الرئيس، لقد ناضلنا ولازلنا، وتحملنا الضربات تلو الأخرى، وما نحن مستمرين وسنستمر، ونؤكد لكم من هذا المنبر أننا سنواصل الاحتجاج بكل الطرق المشروعة من أجل تحقيق العدالة الإعلامية التي كنا إلى وقت قريب نضمنها لعموم المغاربة.

لكن، الواقع أثبت أنها ملك لبعض المغاربة أرادوا أن يجعلوها رمزا للشعارات البائدة، المغرب لهم لا غيرهم، ضارين عرض الحائط شعاراتهم الرنانة في تخليق الحياة العامة وتحسين صورة المشهد السياسي المغربي، فراضين وكالتهم الصورية على الإعلام العمومي، وبهذه الوسائل سنقتنع المغاربة بالتوجه غدا إلى صناديق الاقتراع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار المادة 128، الإحاطة الثالثة للفرق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

بما أن هناك إحاطات في نفس الموضوع، الفريق ديالنا كيسحب الإحاطة ديالو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الإحاطة الرابعة للفرق الدستوري، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الزملاء الأعضاء،

بلغ إلى علمنا أن العائلات والأقاليم قد توصلت بلائحة صادرة عن وزارة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الإحاطة الخامسة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين ،

في البداية لابد باسم إخواني في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أن نتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة إلى ذوي وعائلة الضحايا مهران موازين، والذي نعتقد أنه للبشر بالتأكيد أسباب في هذا الحدث المؤسف.

إحاطتنا اليوم تتعلق بما يشغل الوطن اليوم، ما يشغل وطننا اليوم وهو استحقاق 12 يونيو، نعتقد أن استحقاق 12 يونيو يأتي في سياق رغبة الجميع في أن تسير بلادنا في أن ترسخ في مسارها نحو الديمقراطية.

أن ترسخ لينة جديدة في بناء المؤسسات والديمقراطية والحق والقانون، لازلنا نعيش إلى اليوم تداعيات 7 شتنبر 2007، وما لمسناه من ابتعاد المواطن عن السياسة وعن المؤسسات السياسية، كما نعتقد أن هذه المحطة القادمة يوم 12 يونيو ستكون مناسبة ليستعيد المواطن الثقة في مؤسساته السياسية.

إلا أنه للأسف الشديد، المواطن معذور، عندما نرى اليوم، رغم أن المؤسسات العليا في البلاد صرح أكثر من مرة في الخطب الرسمية وبصرح العبارة، أن المؤسسة الملكية تسير في اتجاه تحيين بلادنا وبناء الديمقراطية، إلا أن ما نراه اليوم من حملات انتخابية سابقة لأوانها، من مصادرة إرادة المواطن من خلال الترحال السياسي.

كذلك، من خلال الإعلام العمومي الذي ترك مجاله مجالا لحرث لون سياسي لواحد، نراه من خلال الإشهار السمج الذي قامت به وزارة الداخلية لهذه الانتخابات، نراه من عدة مظاهر مشينة، نعتقد أن بلادنا في غنى عنها.

للأسف الشديد، بلادنا تحتاج إلى تضافر كل الجهود، ونعتقد أن كل الأحزاب السياسية فيها مناضلون شرفاء، نعتقد أن مؤسسات الدولة من برلمان من حكومة من قضاء فيها رجال نزهاء وشرفاء، وهذا كله تحت الإرادة السامية لصاحب الجلالة، إلا أنه للأسف الشديد تغلب الغث على السميد، تغلب الفاسد على الصحيح.

لذلك، من هذا المنبر ناشد مواطنينا، ناشد مؤسساتنا، ناشد أحزابنا، أن يمتثلوا إلى القانون، أن يمتثلوا إلى الصدق، أن يستجيبوا لرغبة المواطن، حتى تستطيع بلادنا أن تخلق من محطة 12 يونيو، محطة في سياق بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشرع الآن معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 16 سؤالا:

7 منها آنية: موجهة لكل من قطاعات التشغيل، الاقتصاد والمالية، الطاقة والمعادن.

10 أسئلة عادية: موزعة على قطاعات التربية الوطنية، الطاقة والمعادن، التجهيز والنقل، الشؤون الاقتصادية والعامه.

ونستهل هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول كيفية تدارك الخصاص المهول في الأطر التعليمية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد بولخادي، الميلودي عفوت، عبد القادر لبركي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، خيري بلخير، عبد السلام بلقشور، محمد بلحسان، الحو المربوح، عبد الله عباد، محمد طلحا، العلمي التازي، محمد عبو، والمكي الحرزي.

فليتفضل أحد المستشارين لبط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، لا يخفى عليكم أن الحكومة حملت مشروعا طموحا للارتقاء بالعملية التعليمية.

رغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تعترض سير هذه العملية، فبالإضافة إلى البنات الأساسية الضعيفة والقليلة، هناك إشكالية كبيرة تتمثل بالأساس في الخصاص الذي يعرفه قطاع التربية الوطنية بشكل عام، في الموارد البشرية، خصوصا الأطر التعليمية من مختلف المستويات، والتي من شأنها أن تساعد على إنجاح هذا البرنامج الوطني الطموح، الذي يعد فيه العنصر البشري النواة الصلبة.

حيث تبين من خلال الحركة الانتقالية الأخيرة، أن العديد من مناطق المملكة تعرف تناقضات متباينة، فمنها من يعرف خصا فادحا، ومنها ما يعرف فائضا كبيرا، الشيء الذي يستدعي تدخلا عاجلا لتحقيق التوازن في هذا الباب.

السيد الوزير المحترم: ما هي الطريقة التي ستعتمدها لمعالجة هذا الخصاص في الأطر التعليمية التي يعرفها القطاع؟ وشكرا.

الحكومي المتعلق بمنح تعويضات للمدرسين العاملين بالمناطق الصعبة والنائية بالوسط القروي.

الإجراء الثالث: تغطية جانب من الخصاص باللجوء إلى الساعات الإضافية.

الإجراء الرابع: معالج المشاكل المرتبطة ببعض الاختلالات التي تشوب منهجية التخطيط وتحديد الحاجيات، من خلال نهج تخطيط تصاعدي ينطلق من المؤسسة التعليمية، وصولاً إلى المصالح المركزية المختصة مرورا - طبعا- بالنيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية، قصد ضبط وتحديد الخصاص في الموارد البشرية.

وأخيرا، مواصلة تفعيل التدابير الترشيدية المتمثلة في إعادة الانتشار على مستوى نفس الجماعة أو الإقليم، وإتمام ساعات العمل المطلوبة لهيئات التدريس عن كل سلك، وفي أكثر من مؤسسة عند الاقتضاء، وطبعا إعطاء الأولوية في تعيين الخريجين بمناطق الخصاص الفعلي، وغيرها - طبعا - من الإجراءات الترشيدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير المحترم على المعلومات الإضافية التي نورنا بها، ولكن لا يجادل أحد، السيد الوزير، في حجم التراجع المهول الذي سجله نظامنا التعليمي، والذي تبدلون فيه قصارى جهودكم من أجل الرقي به، وإعادة الاعتبار مجددا للتعليم العمومي من حيث الجودة كما وكيفا.

في هذا إطار، نذكر السيد الوزير المحترم، على أن الخصاص في الأطر التربوية يشكل معضلة أساسية في تدهور التعليم ببلادنا، وخاصة في العالم القروي.

وما يزيد الأمر استفحالا، هو الاكتظاظ المتزايد في أعداد التلاميذ، وكذا تداخل البرامج التعليمية لعدة مستويات في نفس الفصل، بل إن أستاذ اللغة العربية أحيانا يجد نفسه مضطرا لتدريس مواد أخرى لم يتم تأهيله لها.

ومن جهة أخرى نلاحظ فائضا كبيرا في العديد من التخصصات، وخاصة الأدبية منها وخاصة في المدن الكبرى.

لهذا، فالرجاء، السيد الوزير المحترم، أن تأخذوا هذه المعطيات يعين الاعتبار، وأن تدمجوها في تصوركم الإصلاحية الشامل، لما فيه خدمة للتعليم العمومي والرقي بالمستوى الدراسي لأبنائنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد أخشيشن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحت العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

على الرغم من المجهودات المبذولة في مجال تدبير الموارد البشرية في قطاع التعليم المدرسي، فإن القطاع مازالت تواجهه صعوبات كبيرة في هذا المجال، تعود من جهة إلى عدم مواكبة المناصب المالية السنوية للحاجيات المترتبة عن توسع العرض التربوي، ومن جهة أخرى للواقع السليبي المترتب عن الحركات الانتقالية، والذي يؤدي إلى انعدام التوازن بين مناطق المملكة، كما ورد في سؤال السيد المستشار، حيث تعتبر بعض المناطق نقط عبور أو هجرة، وتعد مناطق أخرى نقط استقطاب.

فالحركات الانتقالية تسير دائما في اتجاه الانتقال من المناطق القروية والنائية في اتجاه المدن وضواحيها، مما يضعنا أمام إشكالية جوهرية، تتمثل في التوفيق بين توفير أستاذ قار لكل قسم وبمختلف مناطق المملكة، وبين الاستجابة لمتطلبات مشروعة للمدرسين.

بعد هذا التشخيص، أود أن أتطرق لمجموعة من التدابير المتخذة أو التي سنتخذ من طرف الوزارة من أجل تجاوز الصعوبات التي تحدثت عنها:

أول هذه التدابير هو توفير مناصب مالية إضافية، وهو ما لمسنه ابتداء من هذه السنة، أي السنة الأولى لتفعيل البرنامج الاستعجالي، حيث بلغت المناصب كما يعرف السادة المستشارون، المحدثة هذه السنة 6400 منصب، عوضا عن معدل لا يتجاوز 3800 خلال العشر سنوات الأخيرة، أي منذ بداية تطبيق عشرية الإصلاح.

ثانيا: إن إشكالية الحركات الانتقالية يجب مقارنتها في إطار إستراتيجية جديدة، تستحضر المصلحة الفضلى للمتعلم في المقام الأول، وذلك من خلال العمل على توطین المناصب المالية بالمؤسسات التعليمية، مع توفير الظروف الملائمة لعمل الأساتذة وتحفيزهم على الاستقرار في المناطق الصعبة.

وهو ما تعمل الوزارة على تحقيقه بتنسيق مع مختلف شركائها من قبيل- طبعا- تنفيذ التعليمات الملكية السامية، من خلال إحداث 10.000 سكن لفائدة المدرسين بالوسط القروي على مدى الأربع سنوات التي يغطيها البرنامج الاستعجالي، والذي خصصت له برسم السنة المالية 2009 غلافا ماليا إجماليا بقيمة 80 مليون درهم، وطبعا- كذلك- تفعيل الإجراءات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر للسؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول توسيع المؤسسات التعليمية، للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، عبد السلام الودي، عبد الصمد عرشان، حسن زهير، عبد الرحيم الكويابي.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

تعاني عدة مؤسسات تعليمية من التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي من مشاكل لا تطاق، وتتجلى في الاكتظاظ الذي يفوق كل المقاييس المتعارف عليها، والكفيلة بتلقين منتوج تربوي في ظروف مواتية.

وتزداد المشكلة عمقا بالنسبة للمدارس الموجودة بالعالم القروي، بحيث أن العديد منها تفقر إلى المرافق الأساسية والضرورية، كالكهرباء والماء والمراحيض والملاعب الرياضية...إلخ.

وفي هذا الصدد، نعتبر بأن نجاح أي نظام تعليمي رهين بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المؤسسات التربوية والعنصر البشري، إضافة إلى توسيع المؤسسات الموجودة وتزويدها بالمرافق الضرورية حتى تتمكن من استيعاب الأعداد المتدفقة عليها كل سنة من التلاميذ الذين بلغوا سن التمدرس بهذا الشأن.

لذا، نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات التي اتخذتموها بمناسبة الموسم الدراسي الحالي، والإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها في الموسم الدراسي المقبل؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الذي وضعه السيد المستشار المحترم، كيجل في الواقع على 2 إشكاليات في علاقة مع بعضها، غادي نحاول نتطرق لكل واحدة فيها، لأن المقاربة دياهم لمواجهتها مقاربات تختلف نسبيا.

الإشكالية الأولى مرتبطة بشكل عام بالخصائص في المقاعد التربوية، والإشكالية الثانية افتقار المؤسسات إلى التجهيزات الأساسية، بالإضافة إلى

تردي ما هو موجود.

طبعا هذا الوضع اللي حنا كنعيشوه الآن، لا بالنسبة للخصائص ولا بالنسبة لتردي التجهيزات والأوضاع المادية ديال المؤسسات، هو نتيجة تراكم الخصائص اللي تم تسجيله، كما ذكرت في مرد الجواب على السؤال الأول لمدة سنوات، واللي يعتبر فعلا اليوم فاتورة مؤجلة، على اعتبار أن الفرق ما بين قطاع التعليم وكل القطاعات الاجتماعية الأخرى، هو أن الحق ديال كل تلميذ في مقعد تربوي هو حق أولا شخصي، لأن كل تلميذ ما كيلقاش بلاصتو في المدرسة غادي تضطروا نلقاولو شي حل آخر.

فبالتالي، اليوم هاد التراكم اللي وقع ديال الخصائص لمدة سنوات، احنا مقبلين على مباشرته بمقاربات جديدة، وكيفما كان الحال، إلى خيلنا هاد الفاتورة كتراكم، راه غادي تبقى غادية وكترتيد تكبر، ويمكن يجي الوقت اللي غادي يستحيل المواجها ديالها.

بالنسبة للخصائص في المقاعد التربوية هو خصائص هيكلية، بالرجوع إلى أولا النمو المضطرب لأعداد المتدربين، وطبعا للتحسين المرتقب للمردودية الداخلية للمنظومة.

بشكل موجز، لمواجهة هذا الخصائص اليوم، برمجنا بناء 1100 مؤسسة جديدة في غضون الثلاث سنوات المقبلة، ومباشرة - كذلك - توسيع 1700 مؤسسة حالية برسم السنة الحالية 2009.

كيفما كتعرفو تم رصد إعتمادات تفوق 2 مليار و230 مليون درهم هاد السنة في إطار هاد البرنامج ديال البناء وإعادة التوسيع، وعمليا إلى حدود هاد النهار اللي كتكلمو فيه كيفما كتعرفو، تم إطلاق عملية طلب العروض الدولية لبناء هاد المؤسسات الجديدة، وطبعا هاد الموضوع هذا سيتم تديره ابتداء من الآن على المستوى الوطني، أي في إطار صفقات سيتم تديرها بناء على عروض دولية، وليس كما كان في السابق بإيجاد أجوبة محلية على كل حالة حالة.

بالنسبة للنقطة الثانية اللي هي تأهيل المؤسسات وتجهيزها، هنا كذلك تم إطلاق برنامج وطني من طرف صاحب الجلالة بمدينة فاس منذ أسابيع، هاد البرنامج غادي يستمر لمدة سنتين والغرض منه 2 ديال الأمور:

- المسألة الأولى، إعادة الإصلاح وإعادة تأهيل كل الداخلات، على مستوى كل التراب الوطني، بالإضافة إلى إعادة إصلاح وتأهيل ما يفوق 10000 حجرة دراسية، وبتكلفة إجمالية تقدر ب3 مليار درهم، رصدنا لها هذه السنة مليار و200 مليون، وغادي نرصدو لها السنة المقبلة إن شاء الله مليار و800 مليون إضافية؛

- النقطة الثانية، طبعا بالنسبة لهاد الشي ديال تأهيل المؤسسات وتجهيزها، هو كذلك وضع برامج للصيانة الوقائية، لأن كيف ما تيعرف السيد المستشار في السابق كان ملي كتحصل أعطاب داخل المؤسسة كضطروا أننا نراجعوا النيابة، ونراجعوا في بعض الحالات الأكاديمية إلى

للمعلمين، كندوي على المعلمين ديال البوادي، كيفنا قلنا بأن في حقيقة، ولكن هادي رها مهنه شريفة، ملي ولجتي هاد المهنة باش تعلم الوليدات، خاصك تقوم بها وإلا كيفنا قتلو السيد الوزير، يمشي الإنسان بحالو (وكاد المعلم أن يكون رسولا).

الله يجازيك بخير السيد الوزير، احنا كنبغيوكم تمشيو فهاذا الاتجاه، لأنه كيفنا حفزتو المعلمين باش يلتحقو بعملهم، ويكون عندهم prime سنويا مثلا إلى كان ما كيتغيش، وإلى كان متيديش هاد المسائل، راه هادي مهمة أحسن ما نبقاو نزيدو البنيات، والمعلمين ما تيلتحقوش، وهذا كيشجع إما على التمدرس، وإما على الانتطاع.

راه واحد العدد ديال الوليدات اللي كتشوفوهم دابا، واحنا عندنا عدد ديال الشكايات كرؤساء جماعات من السادة آباء التلاميذ، احنا كطلبوهم باش يرجعوا وليداتهم، ولكن كيقول لك أودي، ملي كيجي المعلم، يجي واحد في المدرسة كلها، وتيسد على 3 أقسام ولا 4 كيسد عليهم، على الوليدات الآخرين في قسم آخر. هذا مشكل السيد الوزير، ولهذا راه أتنا واعيين به، لأن في جوابكم واعيين بهاد المسائل، وكنشكروكم على عملكم ديالكم، والله يعاونكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

الواقع ماشي تعقيب، لأن أعتقد بأن السيد المستشار طرح واحد العدد ديال الإشكاليات اللي احنا متفقين عليها، كظن مافيهاش شك إطلاقا، بغيت فقط غير نرجع لواحد الموضوع أن المحور الأساسي اللي كيدور حوله هاد القضايا كلها اللي تمت الإثارة ديالها، بالنسبة للعالم القروي بالضبط. المشكل فيها ماشي هو آشنو اللي كيطرا الآن؟ المشكل فيها أن النموذج ديال المدرسة اللي عرفناها احنا في العالم القروي، راه ما لايق لوالو.

كنا اعتقدنا في واحد الوقت بأننا غادي نجابو على الطلب المشروع ديال الأطفال في التمدرس، ونخطو لهم واحد الصندوق ديال الوقيد احدا الدوار، ونجيبو الأستاذ ونجمعوهم كلهم في قسم واحد، وكنا كتصوروا بأن يمكن بهاد القضية غادي نقربو التلاميذ.

الآن اكتشفنا بأن هاد القضية ماشي صحيحة، مغاديش يمكن لنا نضمنو تمدرس جيد في العالم القروي، إلى ماكانتش فيه الشروط اللي كاينة في المدينة، في المدينة آش كتلقاو؟ كتلقاو مدارس فيها 10 أقسام، فيها 12 أو 13 أستاذ، وفيها إدارة وكتمشي.

إلى ماكانتش عندنا هاد النموذج في العالم القروي، راه الأطفال ديالنا في العالم القروي مغيقراوش، هذا باش نكونوا واضحين.

مكانش حتى الوزارة، باش يمكن لنا نتدخلو باش نوجدو حل.

ابتداء من هذه السنة وابتداء من هذا الأسبوع بالذات، سيتم تأسيس داخل كل مؤسسة جمعية تابعة لمجلس التدبير، سيوكل لها الصرف المباشر ديال الإعتمادات المرتبطة بالصيانة ديال هاديك المؤسسة، بالطبع في البداية غادي توقع واحد العدد ديال المشاكل، لأن هادي أطر ما متعوداش باش تصرف ميزانيات من هذا النوع، ولكن بالنسبة لنا راه ما كينش شي حل، مرة أخرى "أهل مكة أدرى بشعابها"، اللي فشي مدرسة مدرسة، بالآباء وأولياء التلاميذ، بالمدرسين بالتلاميذ، يتفقوا هما بيناتهم كيفاش يصرفو هاديك الميزانية، واش يصلحو الزجاج ولا يصلحو الطوابل ولا يصلحو الساحة، ولا يديرو مناطق خضراء، إنما الحل اللي احنا فيه الآن، كيبين بشكل قطعي بأن إلى استمرينا في العالم القروي بمؤسسات ثلاثة أرباعها مفيهاش الضوء ومفيهاش الماء ومفيهاش المراحيض، راه ما يمكنش لينا نتكلمو على التعليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على جوابه في الحقيقة اللي هو شافي وكافي، لا فيما يخص الجواب ديال السؤال الأول، ولا كذلك في الجواب ديال السؤال الثاني، لا فيما يخص التحفيزات اللي غادي تعطى للأساتذة في البوادي، كذلك المعلمين، واحنا كنعرفو، لأن البوادي في الحقيقة صعبة وصعبة جدا. احنا كنعرفو السيد الوزير، المعاناة اللي كيعانيوها هاد المعلمين اللي كيمشيو حتى للجبال وكيمشيو، لا في التنقل ديالهم ولا في السكن ولا كذلك فيما يخص.. هذا مناكرينوش.

كيفنا جا في الجواب ديالكم، السيد الوزير، بأن فعلا هذه وراثة ورتوها، لأن احنا كنعرفو اليوم - الحمد لله - كل جماعة جماعة إلا وفيها إعدادية، اللي ماكانتش قبل، اللي كانت قبل، كانت تقريبا إقليم يالله فيه جوج إعداديات أو ثلاثة.

وهذا كله مجهودات اللي كتقوموا بها السيد الوزير، لكن السيد الوزير احنا كنعرفو الإكتظاظ الكثير اللي كاين في واحد العدد ديال المؤسسات اللي كتتفوق 45 طفل، واش هاد المعلم كي غدير حتى يصحح، رغم أن.. وكاينة وسائل أخرى السيد الوزير، لأن كاين واحد العدد ديال الأقسام: القسم الأول والثاني والثالث، وتتشدهم وتتشركهم، واش هاداك المعلم أش غادي يدير، واش يقري الأول، ولا الثاني ولا الثالث، هذا كله.

زيادة على هذا، السيد الوزير، كنعرفو التغييات المستمرة بدون مبرر

السياحة والقطاعات المرتبطة بالتصدير، وعلى الخصوص قطاع النسيج. وإذا كانت نسبة البطالة ببلادنا تظل مرتفعة، فإن تداعيات الأزمة نخاف أن تزيد من ارتفاع هذه النسبة لتطال مواطنين كانوا إلى وقت قريب يتوفرون على مناصب شغل قارة، لينضافوا بذلك إلى عداد العاطلين من الساكنة النشيطة بالمغرب.

ولحد الساعة لازالت الآراء متضاربة حول حجم وعدد المواطنين الذين فقدوا وظائفهم بسبب تداعيات الأزمة العالمية، لذلك نسألكم السيد الوزير المحترم، بصفتكم وصيا على القطاع:

- ما هو حجم تأثير هذه الأزمة المالية العالمية على التشغيل ببلادنا إذا كان هذا التأثير وارداً؟ وهل لدى وزارتك الموقرة إستراتيجية لمواجهة هذه الأزمة وإبعادها على سوق التشغيل ببلادنا؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

السؤال الثاني في نفس الموضوع حول تأثير الأزمة العالمية على الشغل بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعباد، عبد الرحمان أشن، علي سالم شكاف، محمد العلمي، محمد تحيفة، مولاي الحسن طالب، عمر مورو، دحان درهم، عبد الوهاب بلقفيه، سعيد سرار، المحجوب دايدا، حسن القاسمي، سلامة حافظي، محمد نقاد، بوشعيب هلاي، أبو بكر عبيد.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

عرف العالم أزمة مالية واقتصادية حادة، مما أثر على إقتصاديات الدول الكبرى وأرخت بظلالها على العالم وتوازنته، وإذا كانت الحكومة في شخص السيد وزير المالية تصرح غير ما مرة بأن تأثيرات هذه الأزمة محدودة على الاقتصاد الوطني، فقد لاحظنا أن عدة قطاعات بدأت تتأثر بتداعيات هذه الأزمة، ومن بين هذه القطاعات نلاحظ أن قطاع التشغيل بدأ يتأثر من جراء الركود الذي تعرفه مجموعة من المجالات المشغلة، وتراجع إمكانيات وفرص الشغل.

فما هو تقييمكم، السيد الوزير، لآثار الأزمة العالمية على التشغيل ببلادنا؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة هذه الآثار؟ وهل لازتم ملتزمين بخلق فرص الشغل التي التزمت بها الحكومة في برنامجها؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

واحد في المخطط الاستعجالي بدينا تجربة اللي عطات نتائج جديدة جدا في الجماعة ديال معطركة في المنطقة ديال فكيك، اللي هي المدارس الجماعية المندجة، غادي نبنو منها 50 في حدود السنتين المقبلة، وطموحنا أن في حدود الجيل المقبل، يولي هذا هو النموذج ديال المدرسة في العالم القروي، أي مدرسة في الجماعة، فيها السكنى ديال الأساتذة، وفيها 12 قسم، وفيها الإطعام بالنسبة للتلاميذ كلهم، وفيها داخلية صغيرة، والباقية كلها كنتنظم حول النقل المدرسي باش نجيبو التلاميذ للمدرسة.

راه إلى مدرناش هاد الشي في العالم القروي، غادي يبقى هاد التفاوت اللي كنشوفوه الآن يومياً ما بين التلاميذ اللي كيقروا في العالم القروي واللي هما ضحية هاد المشاكل كلها، إلى غير تغيب الأستاذ ولا مكاكتش راشقة له باش يقري، ولا وقع ليه شي مشكل مغاديش يقراو. باش يمكن لنا نتغلبو على هاد الشيء خصنا نرجعو لمواصفات الفعل التربوي، أي مؤسسة قائمة الذات بالمواصفات المتعارف عليها، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، والتي تتناول موضوع تأثير الأزمة العالمية على سوق الشغل ببلادنا، ونظراً لوحدة الموضوع، أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

السؤال الأول في الموضوع، حول تداعيات الأزمة العالمية على التشغيل ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد بلحسان، مصطفى الرداد، محمد بوداس، عبد السلام أحوش، محمد العقاوي، محمد عبده عز الدين، أشنكلي الحسين، أحمد السنيني، خيري بلخير، محمد مفيد، محمد طربيش، مصطفى تومة، عبد الحميد البوجادي عابد شكيل، محمد المنصوري، علال عزبوتي، العلمي التازي، الميلودي عفوت، محمد البطاح، أحمد السرغيني، أحمد الديبوني، المكي الحريزي، لحسن العواني. فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم التجمع والمعاصرة، لا يخفى على أحد التأثير البالغ الذي خلفته الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات دول العالم، وما تسببت فيه من تراجع ملحوظ في الاقتصاد العالمي.

وببلادنا ليست بمعزل على تأثيرات هذه الأزمة، خاصة بالنسبة لقطاع

المستشار السيد العربي القباج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

تعيش الطبقة الشغيلة المغربية حالة من التخوف والحذر على إثر الهزة التي عاشها ويعيشها العالم، وبالخصوص العالم الاقتصادي.

وفي الوقت الذي كنا نتطلع إلى سنة 2009 بمزيد من الاطمئنان والأمل للرفع من القدرة الشرائية وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية، ها نحن نعيش مآسي على إثر التسريح الذي تعرض له المئات من العمال والعمالات في العدد من القطاعات الإنتاجية، وبالخصوص قطاع النسيج، الخياطة وأجزاء السيارات.

فعلا، نحمد الله أنه من علينا بسنة ممطرة، جاءت بالخير والبركة على الفلاحين، نتيجة موسم فلاحي جيد.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير نسجل باعتزاز الالتهافتة الحكومية الرامية إلى دعم قطاع النسيج، والخياطة بهدف احتفاظها بمناصب الشغل، والهادف إلى تمكين هذا القطاع من غلاف مالي لتعويض شغيلة هذا القطاع عن تخفيض ساعات لأسباب التي اشرنا إليها سابقا.

وبهذه المناسبة السيد الوزير، نسائلكم عن ما أقرته الحكومة، وما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتم لتجنب آثار هذه الأزمة على رصيد الشغل والقوة الشرائية للمواطنين بصفة عامة والشغيلة بصفة خاصة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة الأربع، حول موضوع تأثير الأزمة العالمية على سوق الشغل، تفضل السيد الوزير.

السيد جمال أغاني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أئوه بمبادرة الفرق البرلمانية التي طرحت هذا السؤال، أو هذه الأسئلة حول موضوع يحظى باهتمام بالغ، بالفعل أن المغرب على غرار بقية الدول تأثر، وكما هو معروف بالآثار ديال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

بطبيعة الحال الأثر ديال الأزمة مس على وجه الخصوص القطاعات المصدرة، وفي هذا الصدد، يجب التوضيح في البداية أننا نتابع جميعا الصحف، وفي العديد من الأحيان تطلعننا أرقام كبيرة جدا، كأننا نتعامل مع

السؤال الثالث في الموضوع، حول مصير عمال ومستخدمي المؤسسات الوطنية والأجنبية المتأثرة بالأزمة العالمية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، محمد الخضوري، مصطفى الكانوني، جناح عبد العزيز، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، حسن العزوي، لحسن أكوجال، محمد الزعيم، محمد صالح قميرة، محمد وحالو.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تزداد تأثيرات الأزمة العالمية المالية اتساعا، وتشمل بالتدرج مجالات مختلفة، ومنها سوق الشغل الذي عرف تقلصا كبيرا في عدد من البلدان، وكان من نتائج هذه الأزمة في بلادنا توقف عدد من الشركات العالمية عن العمل، أو تقليص أنشطتها، أو تجميدها إلى حين.

ومن الطبيعي، أن يكون لذلك تأثير مباشر على شغيلة هذه المؤسسات، وذلك بتسريحها مما يعمق من أزمة البطالة ببلادنا.

إضافة إلى ذلك، تعرف عدد من المؤسسات الإنتاجية الوطنية المرتبطة بالتصدير أزمة خائفة، واضطر بعضها إلى الإغلاق والبعض الآخر إلى تقليص نشاطها والاحتفاظ بحد أدنى من اليد العاملة أو بتخفيض عدد ساعات العمل، مما له انعكاس مباشر على آلاف الأسر وعلى سوق الشغل بصفة عامة.

أمام هذا الوضع، نسائل معاليكم السيد الوزير عن:

- ماذا تأثير الأزمة العالمية على سوق الشغل ببلادنا؟

- وما هي التدابير المتخذة للحد من التأثيرات السلبية لإغلاق أو تقليص نشاط المؤسسات الأجنبية ببلادنا والمؤسسات الإنتاجية الوطنية المرتبطة بالتصدير؟

- وهل لدى الحكومة برنامج استعجالي لإنقاذ آلاف العمال والمستخدمين العاطلين، أو هم معرضون لهذا المصير؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع في نفس الموضوع، حول تأثير الأزمة الاقتصادية على سوق الشغل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، محمد السوسي المساوي، العربي القباج، كافي الشراط، تيتي العلوي، خديجة الزوي، عبد العزيز عزايي، محمد سعيد كرم، أحمد بومكوك، الإدريسي الحسني.

فليتفضل أحد المستشارين ل طرح السؤال.

في هذا الإطار، لما تم الرصد ديال التضمر ديال قطاعات النسيج والألبسة، قطاع الجلد، وقطاع صناعة أجزاء السيارات، اتخذت الحكومة إجراء اللي تم التوقيع عليه يوم 24 فبراير يتمحور حول دعم هذه القطاعات، للحد من تداعيات الأزمة على مستوى مناصب الشغل بهذه القطاعات.

وهذا الاتفاق يتضمن محور اجتماعي وهو التحمل ديال الدولة للنفقات الاجتماعية، ديال المقاولات تقريبا 100% أي 20% من كتلة الأجر لفائدة المقاولات الوطنية، ولكن شريطة أن تكون في وضعية سليمة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذلك مع إدارة الضرائب.

هذا الإجراء، الهدف منه هو الحفاظ على مناصب الشغل والحد من تداعيات الأزمة، وعكس ما قيل، كذلك هذا الاتفاق يجد بشكل مضبوط الاتفاقية، أن المقاولات التي تستفيد من هذا الإجراء لا يمكن لها التقليل أو التسريح من اليد العاملة إلا في حدود 5% المصرح بها، وفي حالات إما الذهاب للتقاعد، أو حالات الخطأ الجسيم أو بعض الحالات الخاصة، وهذا ما سمح، يمكن لنا نقولها، من الحد من تداعيات الأزمة، وسمح لهذا المقاولات المتضررة أنها تواصل اشتغالها.

إلى حدود اليوم، أو حدود هذا الأسبوع تم صرف ما يناهز 74 مليون درهم، و82101 درهم، كدعم الدولة لهذه المقاولات، وموزعة على 192 مؤسسة إنتاجية في قطاع النسيج، 13 مؤسسة في إنتاج الجلد، و23 في صناعة أجزاء السيارات. وهذا إجراء يمكن لنا نقول أنه أسهم في الحد من التأثير على سوق الشغل.

المحور الثاني ديال هذا المخطط اللي تم الوضع ديالو أو هذه الاتفاقية، هو محور مالي لتمكين المقاولات التي تعاني صعوبات مالية، أي سيولة في المالية ديالها من خلال دعم الصندوق المركزي للضمان، المحور التجاري وحتى هو مهم، وهو كذلك دعم هذه المقاولات لاكتشاف أسواق جديدة لتقوية حضورها التجاري، وهنا كتحمل الدولة العديد من نفقات السفر، العديد من نفقات المعارض التجارية، إلى غير ذلك لفائدة هذه المقاولات.

ويمكن نقول، ومن بعد غادي نوصلوا ليها، أن هذا الإجراءات المتخذة، بدأت تعطي بعض النتائج، لأن سجلنا مؤخرا قطاع النسيج والألبسة واحد الانتعاشة نسبية ديال 46% مقارنة الشهر الماضي، وهذا جاء بالفعل بواحد تحسن نسبي في هذا القطاع.

كذلك اتفاقية أخرى، بطبيعة الحال ذكروا أحد السادة المستشارين، أنه تقليص ساعات العمل، بالفعل، العديد من المقاولات في إطار مدونة الشغل لجأت إلى تقليص ساعات العمل، بالفعل أن الطلبيات ديالها نقصت.

إجراء آخر خذينا لدعم هذه القطاعات وهو الجانب ديال دعم برامج التكوين خلال تلك الساعات اللي تقلص، الدولة تتحمل النفقات 100% ديال المقاولات التي تستوفي الشروط، وكتحمل نفقات التكوين اللي كتبلغ تقريبا بالنسبة للعامل 4500 درهم لمدة 15 يوم، بالنسبة للتقنيين

واحد السوق قار، سوق الشغل دائما فيه ما يسمى بمناصب الشغل الحديثة، ومناصب الشغل التي يتم فقدانها، وبالتالي كيتقى واحد الصافي الذي يتم إحدائه، وسنبرز من خلال الأثر ديال الأزمة على القطاعات المصدرة في الإجابة على أسئلتكم، علما على أننا كنتعاملو دائما بشفافية وفي احترام لمؤسساتكم التشريعية، وكذلك من خلالكم لمجموع الرأي العام الوطني.

في البداية أود أن أشير أن الاقتصاد الوطني، تأثر كباقي الاقتصاديات العالمية، بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث مست تداعيات هذه الأزمة، كما جاء في بعض الأسئلة ديال السادة المستشارين والسيدة المستشارة، القطاعات المصدرة على وجه الخصوص بفعل الانكماش الاقتصادي اللي كتعرفو واحد مجموعة ديال الأسواق التقليدية، اللي كنتعامل معها المقاولات الوطنية خصوصا في قطاعات النسيج والألبسة والجلد وقطاع صناعة أجزاء السيارات، ومؤخرا لاحظنا تأثير قطاع الإلكترونيك.

ويجب التذكير هنا، أن الحكومة اتخذت قبل بداية أثر الأزمة عدة احتياطات لمواجهة الأثر ديال الأزمة على الاقتصاد الوطني.

وكل هذه الإجراءات كانت في القانون المالي اللي صادق عليه مجلسكم الموقر، بتخصيص غلاف مالي ديال 135 مليار درهم لدعم الاستثمار أو ميزانية الاستثمار العمومي برسم القانون المالي 2009.

اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز الطلب الداخلي، بما فيها التدابير التي اتخذت في إطار جولات الحوار الاجتماعي لتحسين الدخل، مواصلة كذلك تنفيذ مكونات مخططات التنمية المبرمجة، كما تعلق الأمر بالمخطط أو الميثاق الوطني للتنمية الصناعية اللي أعلن عنه مؤخرا، بكل التدابير المالية التي يتطلبها.

كذلك، تطلب الأمر بالنسبة للمخطط الأخضر أو بقية المخططات الأخرى في الصناعة التقليدية أو في السياحة، أي كل البرامج المبرمجة لن يتم توقيفها.

كذلك، كان هناك إجراء جد مهم لتتبع تطورات الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على القطاعات، في هذا الصدد تم إحداث لجنة اليقظة الإستراتيجية، اللي كضم كل من القطاعات المالية، التشغيل، التكوين المهني، التجارة والصناعة، الشؤون الاقتصادية والعامة، السياحة، الفلاحة، الجالية المغربية بالخارج، والى بنك المغرب، بالإضافة إلى مجموعة من الشركاء الاقتصاديين على وجه الخصوص، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، رئيس المجموعة المهنية للأبنك والمؤسسات العمومية الأساسية.

دور هذه اللجنة اليقظة الإستراتيجية، هو تتبع ورصد بمؤشرات مضبوطة حالة الاقتصاد الوطني، تعلق الأمر بالصادرات، تعلق الأمر بالمالية العمومية، تعلق الأمر بكل القطاعات، واتخاذ الإجراءات اللازمة في سياق أساسي، هو اللي تكلمت عليه، الحفاظ على تنافس المقاولات، لكن الحفاظ كذلك على مناصب الشغل.

فبراير 2009 وفبراير 2008، بالنسبة للبناء والأشغال العمومية سجلنا زيادة ديال 1%، بالنسبة لمراكز النداء سجلنا 9%+، بالنسبة لصناعة أجزاء الطائرات أو الطائرات aeronautique سجلنا زيادة 24% من مناصب الشغل المحدثه، بالنسبة للمناطق الحرة سجلنا زيادة 24%.

أش كقول هذه الأرقام، أن هناك مناصب شغل تحدث وأن هناك مناصب شغل، وهذه قاعدة معروفة، والفائض، أو ما يسمى اللي كيبقي منها، هو اللي شي كينقص وشي كيبان أنه واخذ وتيرة أحسن.

بقي الإشارة أنه، كيفما فآخ اجتماع ديال لجنة اليقظة الإستراتيجية ديال يوم الثلاثاء 19 ماي، سجلنا فيه أنه بالنسبة لقطاع النسيج والألبسة، بدأ يعرف واحد الانتعاش طفيف مقارنة ديال حجم الصادرات ديال شهر أبريل مع شهر مارس تقريبا ديال 41%.

بالنسبة لقطاع السياحة سجلنا 24% بالمقارنة مع نفس الفترة، كذلك ولكن ما بقاش قطاع السياحة في هذ الحدود، قررت لجنة اليقظة الإستراتيجية ديال يوم الثلاثاء 19 ماي سجلنا فيه أنه بالنسبة لقطاع النسيج والألبسة، بدأ يعرف واحد الانتعاش طفيف مقارنة ديال حجم الصادرات ديال شهر أبريل مع شهر مارس، ديال تقريبا 41%، بالنسبة لقطاع السياحة سجلنا واحد 24% بالمقارنة مع نفس الفترة، كذلك بمقاس قطاع السياحة في هذ الحدود، قررت لجنة اليقظة الإستراتيجية تخصيص واحد الدعم ديال 300 مليون درهم من طرف الدولة لدعم المنتج السياحي الوطني، وهي إجراءات بالأساس تصب في اتجاه الحفاظ على مناصب الشغل بهذا القطاع الحيوي، لأنه كيقول مناصب شغل مباشرة وأخرى غير مباشرة جد مهمة.

بالنسبة لتطورات سوق الشغل بصفة عامة، استنادا للمعطيات المتوفرة من المندوبية السامية للتخطيط آخر تقرير ديالها، تشير إلى استقرار معدل البطالة الوطني في 9.6%، 14% على الصعيد الحضري، 4 على الصعيد الوسط القروي.

عندنا مؤشر آخر، وهو أداء مبادرة التشغيل خلال هذه الفترة ديال يناير، فبراير، مارس، برنامج "إدماج" على سبيل المثال حقق نسبة ديال 16 ألف و193 فرصة إدماج، رغم هذا الأثر في بعض القطاعات على وجه الخصوص، قطاع الخدمات 60%، 24% قطاع الصناعة.

السيدات والسادة المستشارين، بقيت كلمة قصيرة في الأخير، كما قلت المغرب متأثر، لكن كايين هناك إجراءات هل هي كاملة؟

هذا هو موضوع النقاش اللي يمكن يكون في هذه الجلسة معكم، لكن يجب علينا كذلك تخضير ما بعد فترة الأزمة، وهي التي ستكون حاسمة، تعلق الأمر في جلب استثمارات أخرى للمغرب، خصوصا المخططات الموضوعية اليوم، الاقتصادية الموضوعية، والتنمية الموضوعية، وكذلك علينا رهان آخر وأساسي من دروس هذه الأزمة، وهو تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية ببلادنا، وملي كقول تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية ببلادنا،

المختصين 9000 درهم، بالنسبة للأطر ديال هذه المقاولات حتى 20 ألف درهم، المعدل 2000 درهم ليوم الواحد كتكويين.

وهذا الإجراء الهدف منه، هو الرفع كذلك من القدرات الإنتاجية، وتخضير ما بعد الأزمة لأن كايينة أزمة، وكايين ما بعد الأزمة، وللحفاظ كذلك على مناصب الشغل.

بالنسبة للمعطيات الأخرى المتوفرة لدينا، واللي طلبتها في أسئلتكم، سجلنا على مستوى وزارة التشغيل من خلال مندوبية وزارة التشغيل والتكوين المهني، أن هناك 41 مؤسسة على الصعيد الوطني اللي لجأت إلى التقليل من ساعات العمل وكما عرفت 18 مؤسسة أخرى مشاكل وصعوبات مختلفة.

ويمكن القول هنا يجب التركيز بوجه الخصوص، حتى في قطاع في قطاع النسيج والألبسة من خلال عملية الرصد والتتبع، أن هناك اختلافا حسب الجهات، هناك بعض الجهات تضررت أكثر، وهي جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، أو هذا الجهة ديال الرباط-سلا لأنها كتعامل مع واحد السوق، هي السوق الإنجليزي اللي عرفت العملة ديالو كيفما سبق معروف واحد الانخفاض ديال 30% ديال العملة livre sterling، فهذا اللي تسجل بالنسبة لهذه المنطقة اللي عرفت العدد ديال تقليل ساعات العمل، والعدد ديال المشاكل والصعوبات اللي عرفت هذه المقاولات بالنسبة أكبر من مدن أخرى.

بالنسبة لمؤشرات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وباغي نوقف هنا شوي، لأنه كطلع بعض الصحف، وكنشير أنه حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التصريحات بالأجور، التصريحات بالأجراء، المعلن عنها خلال شهر أبريل أي خلال الشهر الماضي، بلغت وتقلصت بواحد النسبة كبيرة، يجب التوضيح هنا أن التقليل أو التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كتم بطريقتين:

كايين الطريقة الإلكترونية اللي كيقوم بها التصريحات، وكايينة الطريقة اللي كتم، كيعرفها الإخوان النقائين بالخصوص، ب borderau، البوردرو باش يمكن له يتحسب كيطلب واحد ثلاث شهور أو أربعة شهور، وبالتالي كل المؤشرات المنشورة لا أساس لها من الصحة، أو الأرقام المتداولة لا أساس لها من الصحة.

ونعطي كؤشر انطلاقا من الرصد ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة لبعض القطاعات، لأنه جاء في تساؤلناكم خصوصا القطاعات المصدرة، وبعض القطاعات إلى بغينا نقولو ديال مؤسسات الدولية العاملة في المغرب، في صناعة النسيج ما بين شهر فبراير 2009، مقارنة مع 2008 سجلنا نقص ديال 8% من العدد المصرح به.

الإلكترونيك، سجلنا انخفاض بمعدل ناقص 13% ما بين فبراير 2008-فبراير 2009، بالنسبة لأجزاء السيارات الموجهة للتصدير 10%-، بالنسبة للسياحة، وعلى عكس ما يقال، سجلنا ارتفاع 3% مقارنة مع

حاليا واحد المحطة محمة جدا اللي هو النشاط السياسي، اللي غادي يروج نسبيا واحد شوية ديال الاقتصاد دالبلاد ديالنا، هذا الانتخابات أي الاستحقاقات ديال 12 يونيو وما يتلها، غادي تنشط النشاط الاقتصادي ديالنا في البلاد، وكذلك أنا كخاف السيد الوزير من بعد الموسم الفلاحي، والاستحقاقات المقبلة، أنه نحسوا بالأزمة أكثر.

ولهذا السيد الوزير، مانطولشاي وكتمنى لكم المزيد من التوفيق، وكتطلب مرة أخرى منكم السيد الوزير ما تحرمشاي ذاك المقاولات بديك الشروط اللي كتصعبو على المقاولات اللي هي مازال ما عندهاش رفع اليد، أو ما عندهاش البراءة ديال صندوق الضمان الاجتماعي أو الضريبة، لأن ساعدوا هذه المقاولات ما تخليوهومش يموتوا، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب الثاني للفرق الاشتراكي، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاته الأجوبة وعلى مجموعة من الإجراءات اللي قامت بها الحكومة في هذه السنة الأخيرة لمواكبة هذه الأزمة، وتأثيرها على المستوى الوطني من تحقيق المخططات، ولجنة اليقظة الإستراتيجية للتتبع، ومن الإجراءات الأخرى.

لكن، قاتم السيد الوزير، بأن الأرقام المتداولة لا أساس لها من الصحة، نحن كمنتخبين، طبعا نقرأ ونرى كل ما ينشر، لكن الولوج للمعلومة في غياب قانون اللي كينظم الولوج للمعلومة، كيجعلنا احنا كمنتخبين نتعامل مع الأرقام التي تنشر، والأرقام التي تنشر اللي كتنقول مثلا بأنه 45% من مناصب الشغل هي فقدت خلال هاته السنة، هذه أرقام ملي كتقروها، احنا كتنقولها محمولة، وبالتالي أتم كتنقولو بأنه هذه الأرقام لا أساس لها من الصحة، وبالتالي كتطرح، مسألة ديال التواصل د الحكومة:

أولا، مع المنتخبين؛

ثانيا: مع كل المواطنين باش يعرفوا ما يقع في الساحة.

ملاحظة ثانية، هو أننا طبعا نتمن ماجاءت به الحكومة فيما يخص سياسة الدعم للمقاولات، لكن نحن مع شروط هذه المقاولات، لما كيحي المدير العام CNSS وكيقول لنا بأن واحد النسبة جد ضعيفة من المقاولات هي التي تسجل المأجورين على مستوى الانخراط في CNSS، لما كيحي عندنا مدير الضرائب وكيقول لنا بأنه كايبة إشكالية فيما يخص جمع الموارد الضريبية، بأنه كايبة إشكال في بعض المقاولات، وبالتالي نحن مع المقاولات الشفافة، نحن مع تشجيع المقاولات اللي كتنشغل بشفافية، واللي هي كتؤدي المواطنة ديالها كاملة وذلك بتخليص الضرائب ديالها، نحن كذلك مع المقاولات اللي هي تطبق مدونة الشغل، هذه هي المقاولات اللي خص يتم

أقول وأكرها أمام مجلسكم الموقر، هو ضرورة أن نسرع حكومة، شركاء اقتصاديين واجتماعيين، في إخراج التعويض عن فقدان الشغل الذي سيتم تدارسه في اجتماع المجلس الإداري المقبل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أواخر يونيو القادم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونمر إلى مرحلة التعقيبات، التعقيب الأول لفرق التجمع والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كشكركم جزيل الشكر على مجموعة من المعطيات اللي دليتوا بها فيما يخص الإجراءات اللي كتنقوم بها الحكومة ديالنا لمواكبة هذه الأزمة، غير هنا فيما يخص هذا الجواب ديالكم السيد الوزير، عندي بعض الملاحظات:

1- الشارع ما كيعرفش هذا الشيء اللي قلت، مع الأسف يمكن مكابيش تواصل ما بين العمل الحكومي والمجتمع ديالنا بصفة عامة، ولهذا كتطلب منكم تبذلوا المزيد من الجهد باش تبلغوا، باش يكون واحد التواصل ما بين الحكومة الموقرة والشارع؛

2- عندي ملاحظة أخرى، وهو الإجراءات تقدمتوا بواحد المجموعة من الإجراءات، اللي غادي تستفيد بها واحد المجموعة أو ما يزيد على 200 مقاول، وهنا كتدليو ببعض الشروط اللي هي غالبا ما تحرم واحد العدد ديال المقاولات، هنا كن على يقين السيد الوزير، أننا بصفتنا كمنتخبون نلاحظ ويلاحظ الشعب المغربي، أن المقاولات ديالنا بدأت تشتغل بزاهة، وهذا الشيء يمكن لكم تطلعو عليه، أنا أقول العكس، أن عدد ديال الانخراط لدى صندوق الضمان الاجتماعي ارتفع في هذه السنوات الأخيرة، لأنه تنلقوا كانت مراقبة من طرف الحكومة، كتنلقوا جل المقاولات الانخراط ديال الشغيلة ديالهم. تقريبا 100%.

أنا ككتشهد على هذا الشيء، لأن كعيشو ونشغلو في هذا المجال، وتعرفوا عليه، عندنا عليه بعض المعطيات.

السيد الوزير، الملاحظة الثالثة وهو أن هذه الإجراءات مكابيش تواصل، فاحنا نلاحظ دابا غير من خلال جارتنا القارة الأوروبية، باستمرار عرض القنوات التلفزية، باستمرار كتنشوفو واحد العدد ديال الاجتماعات، واحد العدد ديال اللقاءات، ما بين الانخفاض في هذا الخفض في كذا.

لأنه هو راه جميل، ولا بد مبيتقاسو القطاعات كلها، اليوم كتنسميو ثلاث قطاعات، ولكن لنا اليقين أنه القطاعات كلها مرتبطة ببعضها، ولهذا ولا بد إذا تقاست وحدة غادي يتقاسو الآخرين.

اللي كيجهلنا السيد الوزير نتقدمو بهذا السؤال في هذا الوقت هذا، احنا مقبلين على موسم فلاحي، كما أشار إلى ذلك أحد زملائي، ونعيش

في إطار الدور الذي اقتنوها عن طريق القرض، هاد العمال، الأبنك كلهم قدمت بهم دعاوي من أجل الإفراغ، دعاوي من أجل سلبهم من الدور ديالهم.

اللي مطلوب من الحكومة باستعمال السيد الوزير حالا، هو في إطار الأزمة، خصنا كلنا ندوق الأزمة، ماشي غير جهة ذوقها وجهة مذوقها، خص الحكومة تحمل مسؤوليتها وتوقف المحاكمات، المحاكمات ضد هذه الشغيلة اللي فقدت الشغل ديالها، أو فقدت نسبة ديال 50% من الشغل ديالها لا لشيء، لأن كايين الأزمة، وطبيعة الحال تعرضت للتعاسة أكثر من ذلك.

هناك بعض العديد من العمال، نعطي كمثال عمال مثلا الحفلات ديال مكناس، فلست الشركة عطوهم جوج فرنك، والعمال الآن كلهم في المحاكم ومعرضين باش يتحجز ليهم الدور ديالهم.

ولهذا، كاتلمسوا باش الحكومة حالا السيد الوزير، باش توقف هاد المحاكمات ديال الإفراغ، كذلك بطبيعة الحال تذاكرتو على هناك مناصب الشغل، أتمنى من الحكومة، على الأقل تعطي الأسبقية لهاد الشغيلة اللي فقدت الشغل ديالها، علما أننا مركزيات نقابية، قلنا ما يمكن قوله فيما يخص التعويض عن فقدان الشغل، الآن الكرة في معسكر الحكومة، نتمنى من الحكومة، هذه سنوات السيد الوزير واحنا كناقشو هذا الموضوع ديال التعويض عن فقدان الشغل.

والمركزيات النقابية كلها بطبيعة الحال عبرت على الارتياح ديالها بهذا المطلب، نتمنى أن يتحمل، كما أشترتم صندوق الوطني للضمان الاجتماعي مسؤوليته، هذه طبيعة الحال حالة إستعجالية، المفروض طبقا للقانون.

كذلك، خاص واحد الدعم لواحد القطاع مهم جدا، قطاع ديال الصناعة التقليدية، لأن لما تمست السياحة، القطاع ديال الصناعة التقليدية كُلا واحد الدقة قاسية، وكذلك مشكل السيارات راه كايين مسؤول، حتى الحكومة كتحمل واحد المسؤولية كبيرة، لما طالبنا بعدم الزيادة في TVA ذاك الشيء ديال Leasing، ربما مع الأسف الحكومة متجاوبتش معنا، وهذه من المسائل اللي أدت كذلك إلى أن سوق السيارات انخفض.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات الأربع، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة والسادة المستشارين المحترمين على الملاحظات ديالهم التي نأخذ بها.

نبغي غير نوضح أن ماشي قطاع السيارات داخل المغرب الذي تأثر، قطاع صناعة أجزاء السيارات الموجه للتصدير، أما البيع والشراء في السيارات في المغرب، فرقم المعاملات جيد داخل السوق الوطني.

الإشكال اللي كايين هي صناعة أجزاء السيارات الموجه للتصدير هي

تشجيعها وخص يتم دعمها من أجل التنمية أكثر لبلادنا، وتشجيع المقاولات اللي كتنشغل بكل ثقة، وبكل فعالية وكفاءة واحترام القانون، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

التعقيب الثالث لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، نشكر السيد الوزير على جوابكم وعلى التوضيحات التي قدمتموها لنا بخصوص هذا الموضوع، ونحن لا ننفي أن الحكومة محتمة بهذا المشكل وبكل النتائج السلبية للأزمة المالية العالمية، سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، ولكن نقول بكل صراحة أن الحكومة عليها أن تقوم بمجهود أكبر للتقليص من الآثار السلبية للأزمة.

ومن جهة أخرى، نثير اهتمام الحكومة أن التشغيل في القطاع الفلاحي متأثر بدوره، خاصة فيما يتعلق بالمرزوعات الموجهة للتصدير، وكذلك على ذلك نقص الطلب على منتوج شجرة الكبار الموجه أساسا للتصدير، حيث انخفض ثمن هذا المنتوج من حوالي 20 درهم للكيلو في السنة الماضية إلى 7 دراهم هذه السنة، مما انعكس سلبا على المزارعين، وبالتالي على العمال الزراعيين، وعلى الشغل في المناطق القروية التي تتواجد بها هذه الزراعة مثلا لذلك جهة مكناس وعبدة ودكالة.

وندعو إلى التفكير في وسيلة لدعم المزارعين حتى يتمكنوا من تشغيل اليد العاملة الفلاحية، خاصة في هذا الوقت الذي تنقص فيه فرص الشغل في هذه المناطق.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الرابع والأخير للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد العربي القباح:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات، لكن نتساءل أين حقنا كاشغيلة؟ طبعا احنا كتركزية نقابية تفهمنا الوضعية، وفي إطار الشراكة اتفقنا مع العديد من المؤسسات بالحفاظ على المؤسسة، وذلك بالاشتغال ثلاث أرباع حصة، أو نصف حصة.

السيد الوزير، بطبيعة الحال في إطار الدعم اللي قدمته لواحد العديد من المؤسسات، تم إغفال واحد العديد من المؤسسات من الدعم، مما أدى إلى تشريد العديد من العمال.

أكثر من هذا السيد الوزير، السؤال ماذا أعطيتم للشغيلة؟ أقول التعاسة، لماذا أقول التعاسة؟ لكون العديد من العمال لهم ديون مع الأبنك

توافق اليوم متقدم.

كذلك المشروع الجديد كيميز أنه يعطي للأجير الذي فقد عمله تعويضا لمدة ستة أشهر، يحافظ على حقوقه الاجتماعية أي التغطية الصحية، والحقوق الاجتماعية، التعويضات العائلية ديال الأطفال، ويتم مصاحبه من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، وكذلك مكتب التكوين المهني لإعادة اندماج في سوق الشغل، كعتقد هذا أصبح من الأولويات ومن دروس هذه الأزمة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول تأثير تراجع تحويلات العمال المغاربة بالخارج على التوازنات الماكرواقتصادية لميزانية 2009، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي الفخاري، محمد السوسى الموسوي، عبد العزيز عزايي، تيتني العلوي، مصطفى القاسمي، فوزي بنعلال، عبد الحميد بلليل، محمد لفضل، محمد بنزيدة، يوسف التازي، محمد العزري، العربي المحرشي، عبد الغاني مكوي، محمد سعيد كرم، أحمد بومكوك، إدريس الحسني.

وسيتولى الإجابة عن هذا السؤال بالنيابة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، فليفضل أحد المستشارين ل طرح السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز عزايي:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

لا يخفى علينا جميعا العناية الفائقة التي يوليها صاحب الجلالة الملك لأبناء جاليتنا المقيمة بالخارج، وكذا الحرص الشديد على معالجة قضاياها الداخلية والخارجية بشكل يرقى إلى طموحاتها وتطلعاتها.

وهكذا، فمن الطبيعي أن يستمد تدبير الحكومة لهذا القطاع الحيوي الذي يستمد مقوماته الأساسية من الرغبة الملكية الأكيدة في نهج السياسة المتجددة والخلافة، تصون كرامة وحقوق المهاجرين المغاربة، كما لا يجادل اثنان في مدى تشبث أبناء الجالية بوطنها الأم الذي هو المغرب، ومساهمتها في مد جسور جديدة للاقتصاد الوطني، زيادة على الأدوار الطلائعية الرائدة التي تلعبها في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمتجلية أساسا في دعمها الراشح للتوازنات الماكرواقتصادية عبر التحويلات المالية السنوية التي سجلت في العقد الأخير ارتفاعا ملحوظا، وبالتالي فهي تغطي ثلث عجز الميزان التجاري.

وبالتالي، هكذا تساهم في تنمية الرصيد الوطني من تحويلات العملات

التي تأثرت وتراجعت بفعل تأثير الأزمة، نبغي نضيف التوضيح كذلك أننا رصدنا، وهنا باش كبيين الدور ديال لجنة اليقظة الإستراتيجية، كترصدو انطلاقا من المؤشرات مضبوطة، ما هي القطاعات التي تضررت برقم معاملاتهما في تصديرها إلى غير ذلك باش كتناخذ الدولة الإجراءات الداعمة، يعني كما كنسميوها دعم موجه ومضبوط.

فلما سجلنا في الأشهر الأخيرة انخفاض في قطاع الإلكترونيك، تقرر في اجتماع لجنة اليقظة الإستراتيجية الأخير، دعم هذا القطاع اللي كيشغل تقريبا واحد 6500 أجير وأجرة.

بالنسبة للمعلومات المتداولة بارتباط مع ما قاله السيد المستشار المحترم، المتعلق بخاصة الجانب ديال التواصل، نحن مع المعلومة أن يتم تداولها، الإشكال كيف يتم معالجة المعلومة؟ ويمكن تعطيم مؤشرات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أنا قرأت صحف أمس، واخذ آخر مؤشر ديال شهر أبريل، وبنات عليه عدد مناصب الشغل المفقودة، ولا يمكن بتاتا أن تبني على هذا المؤشر، يجب أخذ على الأقل أربعة أشهر عاد تبني، كما قلت، لأنه التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هناك طريقتين:

الطريقة الإلكترونية، اللي كتقوم بها بعض المقاولات؛

والطريقة اللي كما قلت، اللي ب le bordereau كيطلب واحد ثلاث

شهور أو أربعة أشهر.

مثلا في قطاع النسيج، مثلا خلال شهر أبريل باش نبين بالضبط أشنو بغيت نقصد، خلال شهر أبريل، يالله فقط عندنا وصلوا les bordereaux ديال 367 مقالة في النسيج، واحنا في المغرب عندنا ما يناهز 709 مقاولات.

وبالتالي، لا يمكن بناء على مؤشرات ديال شهر أبريل تبني عدد المناصب المفقودة، هذا لا يعني بتاتا أننا في الحكومة أوفي قطاع التشغيل، أننا لا نقول بأن القطاعات غير متضررة، وقلت بأنه بالنسبة للقطاعات، خصوصا بجهة الرباط وتمارة وسلا تأثرت بشكل كبير.

بقي كيفية مساعدة أو دعم المقاولات المتضررة، لأن الدعم هذا مالا عاما وجه بالأساس والقناعة اللي كانت عند الحكومة لما وضعتمو، هي الحفاظ على مناصب الشغل وتنافسية المقاولات بطبيعة الحال، وهنا كان من الضروري دعم المقاولات التي تحترم الحقوق الاجتماعية والقانون الجاري به العمل.

هناك إشكاليات، كما قال السيد المستشار، حقيقة ديال بعض المقاولات تضررت، وهناك صعوبات أنها لا يمكن أن تستفيد من الدعم المخصص، لأن هناك قواعد وضعت اللي كتفرض عدم تسريح أكثر من 5% من الأجراء المصرح بهم، كذلك تكون وضعية قانونية، إلى غير ذلك.

بقت الإشارة، أنه احنا عازمين مع فرقائنا الاجتماعيين خلال الاجتماع المقبل، اللي كتنظرو نعدوه في أواخر يونيو، ديال لجنة الدراسات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لتدارس مشروع القانون، وفعلا وقع

تمكين أفراد الجالية من فتح حسابات بالعملة الصعبة وبالدرهم القابل للتحويل لدى الأبنك المغربية.

تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من الاستفادة من كل المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب على مستوى الصرف.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الإيجابية، فإن مؤسسات مختصة كؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، تلعب دورا هاما في تثمين أو اضرار الارتباط بجالياتنا بالخارج مع الوطن الأم، بما في ذلك الروابط الاقتصادية.

هذا، وحسب توقعات مديرية الخزينة والمالية الخارجية، وبالنظر إلى البلدان الأوروبية المتأثرة بالأزمة العالمية، تشكل مصدر أساسي للتحويلات المغاربة في الخارج، من المنتظر كما سبق القول، أن تسجل عائدات المغاربة القاطنين في الخارج انخفاضا في حدود 15% مقارنة مع سنة 2008، حيث أن مبلغ التحويلات سيناهز حوالي 45 مليار درهم حتى موسم سنة 2009، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال كما تعلمون، كل سنة في شهر يونيو يعقد الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب فرع بلجيكا-فرنسا لقاءات مع مختلف الوزارات، طبعاً هناك العديد من المشاكل التي يتم الاستجابة إليها، مشكل تعشير السيارات، مشكل الطلاق، إلخ...

لكن، لازالت هناك العديد من المشاكل السيد الوزير، التي بطبيعة الحالغادي نعودو نظرحها لكم في بداية شهر juillet بعد دخول إخواننا من بلجيكا وفرنسا، مثلاً بالنسبة للإخوان ديانا في بلجيكا، طالبنا عدة مرات باش يكون نفس الاستفادة التي كيستفدو منها العمال في فرنسا يستفدو منها العمال في بلجيكا، لكون أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو وزارة الشغل البلجيكية، مستعدة تمام الاستعداد لدراسة هذا المشكل ديال العمال ديال بلجيكا، بحيث أنه فرنسا كيحي هنا كيدخل للسيطار يداوا، يدير راديو، وما يؤدي حتى حاجة، الإخوان ديال بلجيكا خاصوا يؤدي عاد يرجع لبلجيكا يعوضوه.

هذا، بطبيعة الحال الحكومة البلجيكية مستعدة باش تدرس معكم هذا الملف، كتسنى غير الرد من الحكومة المغربية.

قضية السيد الوزير، مشكل ديال ROYAL AIR MAROC، الخطوط الملكية المغربية، طالبنا ثم طالبنا أن الأئمة ديال الخطوط المغربية خيالية، مثلاً كتلقى أجنبي لما كيحي للمغرب كيؤدي واحد التذكرة أرخص من المغربي اللي كيحي للمغرب، ولهذا خص كذلك الخطوط الملكية

الصعبة زيادة على الادخار الوطني، من تحويل ادخار المهاجرين الذي يمثل نسبة محترمة من ودائع الأبنك، زيادة على خلقها لعدة مشاريع مدرة للدخل ومحدثة لمناصب الشغل وغيرها.

لكن، في ظل الأزمة المالية العالمية، عرفت هذه التحويلات تراجعاً ملحوظاً، مما سيؤثر بشكل جلي على ميزانية 2010.

لنا نسالكم السيد الوزير:

- ما هو حجم تأثيرات هذا التراجع على ميزانية 2010؟
- وما هي التدابير التي سيتم اتخاذها لمواجهة هذا النقص الذي تسبب في هذا التراجع؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني، نيابة عن وزير الاقتصاد والمالية:

يسعدني أن أنوب عن زميلي وزير الاقتصاد والمالية في الإجابة عن هذا السؤال الآني، وكما جاء في طرحكم السيد المستشار المحترم، تعتبر تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج من أهم مداخيل المغرب من العملة الصعبة كما أثير، حيث شكلت خلال سنة 2008 على سبيل المثال حوالي 8% من النتائج الداخلي الخام و16% من مجموع المداخيل الجارية في ميزان الأداءات، وقد بلغت تلك المداخيل ما يناهز 53 مليار درهم.

وخلال الربع الأول من سنة 2009، سجلت هذه التحويلات ترجعاً قدره 15.5%، وذلك بفعل الظرفية الصعبة التي تعرفها اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة الأزمة المالية التي اجتاحت جل الدول الصناعية أو الأوروبية خلال السنة الماضية، حيث من المتوقع أن يشهد نمو في اقتصاديات منطقة الأورو على سبيل المثال، تراجعاً حاداً خلال سنة 2009 قدر بناقص 4.2% حسب آخر توقعات صندوق النقد الدولي.

وملاحظ أن حجم هذه التحويلات خلال الربع الأول من سنة 2009، بالرغم من ذلك يبقى نسبياً إيجابياً مقارنة مع متوسط السنوات الأخيرة، وذلك بفضل مجموعة من التحفيزات والإجراءات الرامية إلى تقوية أو اضرار ارتباط المغاربة القاطنين بالمهجر بالوطن الأم.

ومن ضمن العوامل الإيجابية التي ساهمت في استقرار التحويلات، استقرار الماكرو اقتصادي للمغرب، تخصيص نسبة هامة من رأسال المؤسسات والشركات العمومية التي شملتها الحوصصة لجالياتنا المغربية المقيمة بالخارج، بحيث شارك المغاربة المقيمين بالخارج في جميع عروض بورصة القيم، وخصص لهم بالكامل الشطر الثاني من تحويل الشركة الوطنية للنقل ويمثلون اليوم 22% من مشتري أسهم القطاع العمومي المحول إلى القطاع الخاص عن طريق بورصة القيم بالدار البيضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم السيد وزير التشغيل والتكوين المهني على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الطاقة والمعادن وعددها ثلاثة أسئلة:

السؤال الآتي الأول موجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن، حول الآثار السلبية لأسلاك الكهرباء ذات الضغط العالي، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي فخري، عبد الكبير برقية، محمد العايدي، محمد العزري، الطاهر الفيلاي، جمال بنريعة، محمد لفحل، خديجة الزوي، عزيز الفيلاي، بنعيسى بنزوال، محمد سعيد كرم، أحمد بومكوك، إدريس الحسني. فليفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد المصطفى الرداد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
إخواني الوزراء،
السادة المستشارين المحترمين،

تعتبر الطاقة عاملا أساسيا للتنمية الاجتماعية، وضرورة التمتع بالحق في الطاقة يحتم تأمين الحاجيات الأساسية لكل المستهلكين، دون أن يعرض صحة المواطنين للتهلكة.

وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة الصحة العالمية على خطورة الأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي وآثارها السلبية على الصحة العامة، ولكن للأسف نجد العديد من المدن والأحياء والأزقة تعبرها أسلاك كهربائية ذات الضغط العالي، مما يهدد صحة المواطنين بالخطر المحدق. نسئلكم السيدة الوزيرة: ما هي التدابير المزمع اتخاذها لحماية صحة المواطنين من خطورة وعواقب هذه الأسلاك؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة أمينة بنخضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نذكر بأن الخطوط الكهربائية ذات الجهد العالي من المنشآت الأساسية لنقل الكهرباء ما بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

وهذا يجعلهم كلعب دور مهم وحيوي في الإستراتيجية وفي تأمين تزويد مختلف مناطق المملكة، ولتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء وضرورة ربط محطات الإنتاج الجديدة بمراكز الاستهلاك، كتم تشييد هذه

تشارككم السيد الوزير.

راه يمكنش أننا كتنقوم بواحد العمل، والخطوط الملكية المغربية كتنقوم بعمل آخر، راه مفروض عليها أنها تساهم في السياسة الحكومية.

كذلك، فيما يخص تطبيق الأحكام، هناك السيد الوزير واحد المشكل مزمّن، هناك واحد المجموعة ديال الإخوان في الخارج عندهم دور سكنية، كارينها، كيجيوا في آخر السنة بدلا باش يتسارى ويرتاحوا، كيوليو في المحاكم، لاش؟ باش يسترجعوا الأكرية.

كتمنوا من الحكومة خصوصا وزارة العدل، باش هذا الملفات ديال العمال، إخواننا في الخارج، تأخذوها بعين الاعتبار، وتكون الأسبقية فيما يخص تطبيق الأحكام، باش هذا الناس يرتاحوا، ويجيو يؤديو العطلة ديالهم في أحسن الظروف.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، نيابة عن وزير الاقتصاد والمالية:

اللي نبغي نؤكد للسيد المستشار المحترم أن مجموعة من الملاحظات، اللي قلتها أو الاقتراحات هي من صميم العمل اللي كتنقوم به القطاعات الحكومية مع الوزارة المكلفة بالجالية أو في إطار اللجنة الوزارية التي يترأسها الوزير الأول.

نبغي نشير كذلك غير كإجراء اللي اتخذتها لجنة اليقظة الإستراتيجية في آخر اجتماع لها لدعم أو شعور منها من التأثير ديال الأزمة على العمال المغاربة القاطنين بالخارج هو:
أولا: مراجعة تكلفة التحويلات؛

ثانيا: وضع إجراءات تحفيزية، خاصة للراغبين في الاستثمار بالمغرب من أفراد الجالية المغربية بالخارج؛

ثالثا: المواكبة الاجتماعية لأفراد الجالية المتضررين بشكل مباشر بالأزمة الاقتصادية.

كظن أن هاد الملف والقضايا التي تتعلق بما يتعلق الأمر بالضمان الاجتماعي أو الحماية الاجتماعية أو بعض الإجراءات الأخرى، هناك الآن مخطط اللي صادق عليه المجلس الحكومي في إحدى اجتماعاته ليمت تفعيله، تتعلق الأمر بالعديد من الجوانب ديالو.

كذلك، فيما يتعلق باتفاقية الضمان الاجتماعي، احنا ولو كنجابو على وزير المالية، في قطاع التشغيل وضعنا مخطط من أجل تحيين الاتفاقيات ديال الضمان الاجتماعي مع كل الدول اللي كتربطنا بها اتفاقيات، كانت آخر اتفاقية اللي حيننا هي الاتفاقية مع الجمهورية الفرنسية، وشكرا.

الكهربائي.

كاين هناك احترام للمسافات القانونية، ولكن ملي تيمم البناء متيقاش احترام للمسافة القانونية، فبالتالي يجب التدخل. هنا أعمدة داخل الأحياء ووسط الأزقة، إلى مشى لا قدر الله وقعت حادثة سير، ودخلت شاحنة في شي أعمدة، المواطنين تهلکوا. فنطلب منكم السيدة الوزيرة التدخل العاجل للحد من هذا الخطر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد المستشار المحترم،

بجال اللي أكدت في الجواب ديالي، فإن الوزارة والمكتب الوطني للكهرباء عندهم مسؤولية مهمة، وكيلعبوا الدور ديالهم في هاد المجال باش يخذوا جميع الإجراءات القانونية، في إطار البرامج ديال السكك ديال المراكز ديال هاد الخطوط الكهربائية ديال الجهد العالي.

ولأسف في بعض الحالات، بجال اللي قلت كيكونو تجاوزات وكنوقفو ضدها، وكنتمناو باش تكون تعبئة شمولية من جميع المسؤولين المحليين والإدارة المركزية، باش يرفضوا المشاريع ديال البناء العشوائية، اللي كتكون هي اللي جات من بعد الطريق السلك ديال الكهرباء، واللي تيكون هو في إطاره تعاملات دراسات تقنية، وتعملوا حملات باش تاخذوا الرأي ديال جميع المشاريع والسكنة اللي هي دايرة بديك المنطقة، قبل ما يتعمل البناء ديال هاد الخط الكهربائي.

ولهذا فهادي مسؤولية الجميع، واحنا كوزارة غادي نلعبوا المسؤولية ديالنا، وكنتمناو باش جميع المتدخلين الآخرين يكونوا واعيين أيضا بالمخاطر اللي كيوهموها الأشخاص والبنيات، ملي كيخليو الإذن ديال البناء، اللي كيكون خارج المسؤولية ديال وزارة الطاقة وحدها، هادي مسؤولية جماعية، وغادين نحاولو إن شاء الله، نجمع الجميع في إطار هاد المشكل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤالان المواليان يتمحوران حول موضوع الكهرباء القروية، ولهذا الغرض نستأذنكم بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عنها.

السؤال الآتي الأول في الموضوع، حول برنامج كهربية العالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، علال عزويوني، أحمد حاجي، محمد طالحا، محمد بلحسان، المصطفى الرداد، محمد العقاوي، محمد عبده عز

الخطوط الكهربائية طبقا لمعايير التقية المعتمدة على الصعيد الوطني، بممرات خارج المجال الحضري، بعيدة عن كل تجمعات سكنية، مع احترام المسافات القانونية، ومراعاة كل شروط السلامة والوقاية للأشخاص والممتلكات.

غير أن التوسع والضغط العمراني الذي تشهده مختلف المدن، يؤدي في بعض الأحيان إلى خلق تجمعات سكنية جديدة محاذية للخطوط الكهربائية ذات الجهد العالي، دون مراعاة واحترام المسافات القانونية الفاصلة بينها وبين البنيات، وهو ما يتنافى مع شروط السلامة والأمن اللازمة.

فبعيت أيضا نؤكد، بأن يتم إعداد ملف تقني لكل مشروع من مشاريع الخطوط الكهربائية ذات الجهد العالي، وكيتم إحالته على جميع السلطات المحلية والإقليمية والجهوية، وجميع المصالح الخارجية للإدارات والمؤسسات المعنية قصد دراسة وإبداء الرأي في هذا الشأن.

وبهذا يتم التنسيق بين مصالح الوزارة والمكتب الوطني للكهرباء وجميع المصالح الأخرى المعنية بهذه الخطوط الكهربائية.

كما يتم الأخذ بعين الاعتبار، جميع الملاحظات والرؤية المستقبلية لكل القطاعات المعنية بما فيها مخطط التهيئات والتعمير للمدن قبل تمرير الخطوط الكهربائية ذات الجهد العالي.

ونؤكد أيضا بأن المكتب الوطني للكهرباء، كيعقد عدة اجتماعات ببعض العائلات من أجل إيجاد الحلول لهذه الظاهرة المتمثلة في تجاوزات شروط السلامة من طرف أرباب المباني، والتي عبر من خلالها عن موافقته لإيجاد أي حلول مناسبة، واستعداده لدراسة كل الحلول الممكنة في إطار التعاون مع الأطراف المعنية بالأمر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد المصطفى الرداد:

شكرا السيدة الوزيرة على الإيضاحات.

فعلا إيجاد الحلول السيدة الوزيرة، تيبقى بالأيايدي ديالكم السيدة الوزيرة، لأنه ملي، كما قلتنو، تيجي مجمع سكني اللي هو يكون كتراعي فيه الشروط ديال التعمير، ولا مكترعاش، تيبقى لابد من التدخل ديالكم، هي تحويل مسار هذه الأعمدة وهاد التيار الكهربائي، باش ميشكلش خطر على المواطنين.

فعلا، إذا قلنا بأن الحكومة كنبذل واحد المجهود كبير باش تحد من الخطر من الأمراض على المواطنين، فهذا يعني شكل آخر مكيمتولوش المواطنين، ولكن هو يتخلق أمراض للمواطنين.

احنا في بعض الأحياء وبعض الأزقة، التيار الكهربائي السيدة الوزيرة تيمر على بعد متر أو مترين من النوافذ ديال العارات والشقق ديال الساكنة، كذلك المستشفى العسكري هنا بالرباط مار فوق منه التيار

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني في الموضوع حول الكهربية القروية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدة، عبد السلام خيرات، محمد بورمان، محمد العشاب، محمد عذاب الزغاري، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد الهبطي، محمد لشكر، أحمد العاطفي، حسن أكليم. فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

سؤالي هو حول الكهربية القروية الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن. السيدة الوزيرة المحترمة،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الهادفة إلى النهوض بالعالم القروي، سبق لمجلس الحكومة أن صادق بتاريخ 02 غشت 1995 على مخطط الكهربية القروية الشمولي، هذا المخطط الذي لم يتم تمويل أشغاله بالشراكة بين الجماعات والمسالك والمكتب الوطني للكهرباء، للإسراع في كهربية العالم القروي وتعميمها بجميع المسالك القروية في أفق 2007.

وبالرغم من التوجه الحكومي الذي ما فتئ يتحدث عن الاهتمام بالعالم القروي، والذي يعتبر الكهرباء أحد عناصره الأساسية، فإنه لم يتم تحقيق بلوغ هدف تعميم الكهرباء على جميع المناطق والجماعات، وأخص بالذكر الجماعة القروية لسيدى رضوان المنتسبة جغرافيا لدائرة وزان.

علما أن الجماعة قامت بجميع الإجراءات الإدارية والمالية في هذا الشأن، وراسلت الجهات المعنية والمتمثلة أساسا في المكتب الوطني للكهرباء بسيدى قاسم، حيث لازالت ساكنة هذه المنطقة الجبلية تعاني إلى حدود الآن من حرمانها من حقها في الكهرباء، بالرغم من الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع في تحقيق التنمية الشاملة للعالم القروي.

فالامتداد الجغرافي لهذه الجماعة، يشمل عدة دواوير منها: دوار الدا، السباعيين، تادلة، السيلة، الشاوية، مستورة، لازالت تنتظر الربط الكهربائي، موضوع الاتفاقية رقم 6709 بالإضافة إلى استثناء بعض السكان في الدواوير المستفيدة من الكهرباء برسم برنامج الشطر الثاني والثالث، وعددها حوالي 20 دوارا، حيث يصل عدد الكواين غير المستفيدة بها حوالي 300 كانون، أما عن مركز الجماعة والذي استفاد من مشروع PPER (Projet Pilote de l'Électrification Rurale) للكهرباء سنة 1980، فإن مجموعة من المسالك به لازالت تفتقر إلى الكهرباء، وما

الدين، الحسين أشتكلي، أحمد السنيتي، خيري بلخير، محمد مفيد، محمد طربيش، مصطفى تومة، محمد برطني، عبد الحميد البوجادي، عبد الله عباد، ميلودي عفوت، عبد السلام بلقشور، عبد الفتاح عمار، الحو المربوح، العلمي التازي، محمد القندوسي، محمد المنصوري، المكي الحريزي، وسيداتي شكاف.

فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالطبع هاد السؤال اللي تيطرحو فريق التجمع والمعاصرة، هو تيمم الكهربية في العالم القروي، هاد السؤال تطرح عدد نوبات، السيدة الوزيرة هي على علم من المشاكل اللي كاينة في العالم القروي، والكهرباء لإدخلات للعالم القروي، تيمم لها تساهم في التنمية على كل حال نتاع العالم القروي، تيمم لها تخلق مناصب شغل، تخلق مشاريع اقتصادية صناعية إلى آخرة، من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة، وحتى من طرف المقاولات الكبرى.

كاين هناك برنامج وطني، اللي أعدته الحكومة، ولكن للكهربية في العالم القروي، هاد البرنامج أعتقد بأنه كاين هناك واحد الشوية دبال التعطيل في الإنجاز نتاع هاد المشروع.

لهذا، السؤال اللي تيطرحو على السيدة الوزيرة المحترمة، الحقيقة بغيت نقول بأنه السيدة الوزيرة قامت بواحد المجهود جبار في هاد الميدان مشكورة، ومن خلال السيدة الوزيرة تشكروا الحكومة على المجهودات اللي بذلت.

ولكن، هناك السؤال اللي مطروح دابا الآن:

- ما هي بالطبع النسبة العامة التي تمت ربطها بالشبكة الوطنية للكهرباء الآن؟

- وما هو برنامج الحكومة مستقبلا، ماثي مستقبلا سنين، يعني عاجلا، ربما في الشهور المقبلة؟

ما هي البرامج في هاد الباب، اللي لازال السكان في العالم القروي الآن تيطلبو ثلاثة حوايج، ومزيان اللي جا السيد وزير التجهيز، أولا وهو تيطلبو الماء الصالح للشرب، تيطلبو الكهرباء، وتيطلبو المسالك، مبقاوش تيطلبو الطرق، غير المسالك.

لهذا، هاد الثلاثة نقط اللي كتمم العالم القروي، تطلبو من السيدة الوزيرة باش تعطينا على كل حال الجواب على هاد العالم القروي في الميدان ديالها، هي عندها زوج دالميادين، ميدان نتاع الكهرباء وكذلك حتى الماء، وشكرا.

تحت التوتر؛

- جماعة سيدي رضوان، 18 دوار تيسموا 2802 مسكن، تمت برمجتها في إطار الشطر الأول والثاني والثالث من برنامج الكهرباء الشمولي، أنجزت بكاملها ووضعت تحت التوتر؛

- 24 دوار تضم 1143 مسكن، تمت أيضا برمجتها في إطار المرحلة الأولى والثانية من الشطر الرابع للبرنامج الكهربائي القروي الشمولي، أنجزت بكاملها ووضعت تحت التوتر؛

- إلى جانب 2 ديال الدواوير بجماعة بني كلة، ودوار واحد بجماعة سيدي رضوان، الذين تمت برمجتها بالكهرباء بواسطة الألواح الشمسية المنفردة.

أما بالنسبة للدواوير التي تتعدى تكلفة كهربتها المسكن الواحد سقفت الترشيد المعمول به والمحدد في 27 ألف درهم، كما هو الشأن بالنسبة لدواوير المشار إليها أعلاه، فتجدر الإشارة إلى أن المكتب الوطني للكهرباء لا يرى مانعا في كهربتها بواسطة الشبكة عوض الألواح الشمسية، في حالة ما إذا رغبت الجماعات المعنية في ذلك، شريطة أن تتحمل التكاليف الزائدة عن السقف المعمول به، إضافة إلى مساهمتها العادية وأداء ما بذمتها من متأخرات للمكتب الوطني للكهرباء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نمر إلى حصة التعقيبات، والتعقيب الأول لفريق التجمع والمعاصرة.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تنشكروا السيدة الوزيرة على هاد المعطيات اللي عطاتنا، حقيقة هناك واحد البرنامج وطني طموح، واللي علاين غادي يوصل باش يتكامل، هناك بالطبع 35 ألف دوار اللي استغدت منذ 1976 إلى دابا، واحد الاستثمار نتاع 17 مليار درهم، هادشي مهم جدا، ولكن كين كذلك مرحلة أخرى، وهي 6000 دوار الآن اللي هي في طريق الإنجاز.

السؤال اللي تنطرح على السيدة الوزيرة، فوقناش هاد 6000 دوار يمكن لهم يكمل، على قبل هناك كين بعض المناطق اللي ربما التغطية وصلات حتى 90%، ولكن كين بعض المحلات اللي راهم باقيين في 55-60% مثلا إقليم خنيفرة، مثلا الجماعة نتاع آيت ولال في مكناس، آيت ولال كين هناك واحد العدد نتاع الدواوير اللي مازالين محتاجين إلى الكهرباء.

لهذا بغينا السيدة الوزيرة وكذلك الحكومة، تعطوننا واحد الاطمئنان اللي يمكن لنا نصلوه للسكان، فوقناش غادي يكون عندهم التغطية ب 95% مثلا؟ وشكرا.

يقلق السكان عن الانقطاعات الكهربائية المتكررة، والتي تتسبب في أضرار بالتجهيزات الكهربائية، وغيرها، والخصاص في العدادات الكهربائية. لهذا نسالكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن مآل مشروع إتمام الربط الكهربائي بهذه الجماعة، علما أن مشروع الكهرباء القروية الشامل على وشك النهاية؟

وما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارتم لبلوغ هدف تحقيق البرنامج الوطني للكهربة القروية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين معا.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، بغيت نذكر مرة أخرى بأن برنامج الكهرباء القروية الشمولي قد قطع أشواطاً هامة، وتحققت في إطاره إنجازات كبيرة مكنت من تعميم الشبه الشامل للكهربة في كل المناطق القروية.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الدواوير المستفيدة منذ انطلاق البرنامج في يناير 1996 حتى نهاية مارس 2009، حوالي 35 ألف دوار، مما مكن من إيصال الكهرباء إلى ما يزيد على مليون و881 ألف مسكن، وبلغ الاستثمار الإجمالي منذ انطلاق البرنامج حوالي 17 مليار درهم.

وقد مكنت هذه الإنجازات من رفع نسبة الكهرباء القروية من 18% سنة 1995 إلى ما يقارب 96% نهاية شهر مارس 2009.

أما فيما يخص المشاريع المبرمجة في إطار برنامج الكهرباء القروية الشمولي، فإنه سيتم نهاية البرنامج كهربة 3000 دوار إضافية، تضم 119 ألف مسكن عن طريق الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية، والمكتب الوطني للكهرباء في إطار دراسة شمولية لتقييم هذا البرنامج سيأخذ جميع التدابير لتغطية 4% الأخيرة.

وبخصوص جماعتي بني كلة وسيدي رضوان بإقليم سيدي قاسم، فقد استفادت من كهربة جميع الدواوير التي تم إحصاؤها في إطار برنامج الكهرباء القروية الشمولي، والبالغ عددها 92 دوار أي 7518 مسكن بواسطة الربط بالشبكة الكهربائية موزعة حسب أقطار البرنامج، كالتالي:

- جماعة بني كلة 23 دوار، كيمض 2360 مسكن، تمت برمجتها في إطار الشطر الأول والثاني والثالث من برنامج الكهرباء القروية الشمولي، أنجزت بكاملها ووضعت تحت التوتر؛

- 27 دوار تضم 1213 مسكن، تمت برمجتها في إطار المرحلة الأولى والثانية من الشطر الرابع للبرنامج الكهربائي الشمولي، أنجزت بكاملها ووضعت

باقة، وباش يرمجها في وقت زمني قصير، اللي يمكن يمشي حتى 2010، وباش جميع المناطق تكون فيها الكهرباء إن شاء الله.

فيما يخص المناطق بحال اللي قلت، اللي الأئمة ديالها كتفوق السقف، فالمكتب مستعد باش يجتمع مع جميع المسؤولين في عين المكان، باش يشوف معهم إلى كانوا قابلين للتغطيات والكهرباء ديال هاد المناطق بالأئمة اللي هي تغطيات، فاحنا في استعداد لتكميل الكهرباء القروية ديال المملكة إن شاء الله في أحسن الظروف، بعدما قطعنا هاد الأشواط المهمة، واللي عطات نتائج الحمد لله جد إيجابية لمعظم الساكنة في المملكة.

فيما يخص اللجنة الفلاحة، فاحنا في استعداد أيضا، دابا نشوف مع مدير المكتب الوطني للكهرباء، باش تكون جلسة اللي تعطي جميع التوضيحات فيما يخص هاد البرنامج الوطني، اللي كيهم جميع المواطنين وممثلي الأمة أيضا، واحنا في استعداد وغادي نحاولو نحددو اجتماع إن شاء الله في آخر يونيو أو يوليوز في المستقبل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة نسجل هذا الاستعداد، وشكركم السيدة وزيرة الطاقة والمعادن على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. ونمر إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، وعددها أربعة أسئلة:

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول الأوراش التي تعرقل السير على الطرق خلال فصل الصيف، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخداددي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، محمد برطني، الحو مروبوح، محمد بلحسان، عابد الشكيل، خيرى بلخير، محمد طالحا، عبد الفتاح عمار. فينتفضل أحد المستشارين لبطس السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.
السيدة والسادة الوزراء،
السادة المستشارين،
السيد الوزير المحترم،

الملاحظ أن العديد من الأوراش يتم فتحها على الطرقات بمختلف المدن والقرى، سواء المتعلقة ببناء الطرق أو إصلاحها أو ترميمها، تباشر هذه الأعمال في بداية حلول فصل الصيف، هاد الأمر السيد الوزير، السيد الرئيس، يؤدي إلى عرقلة عملية السير على الطرق مما يخلف استياء عميقا لدى مستعملي الطرق، مع العلم أن فصل الصيف يتزامن مع العطلة السنوية، سواء بالنسبة للمواطنين داخل الوطن أو بالنسبة للمهاجرين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الثاني للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

شكرا السيد الرئيس.

كشكروا السيدة الوزيرة على الإيضاحات اللي اعطاتنا، ولكن نحن نتساءل، كما ذكرنا سابقا أن جماعة سيدي رضوان في المركز دخلها الضوء 1980، والدواوير الموجودين داخل المركز ما عندهم الضوء من 1980، رغم المراسلات للجهات المسؤولة بالإقليم حول الكهرباء القروية لم يجينا أحد، الجماعة مستعدة لاستخلاص ما في ذمتها، ولكن السيدة الوزيرة، احنا هاد الشي كنتعزوا به، ولكن المواطن راه من 1980 مكيشعلش الضوء، واحد يشعل الضوء حده، وواحد ميشعلش الضوء، راه هذا لا يمكن.

وكنا كدو لكم السيدة الوزيرة، رغم الإلحاح بإحداث وكالة استخلاص فواتير الكهرباء بمركز سيدي رضوان، دابا هاد العدد اللي ذكرتي، راه واحد العدد كبير اللي ذكرتي ديال عدد الساكنة، هاد الساكنة راها باش تمشي تخلص الضوء في وزان، كتبعد ب 30 كلم أو 35 كلم، راه خاصها يكون عندها استخلاص تما، راه المواطن في العالم القروي ماعندوش، إلا يخلص 50 درهم ومشي ب 20 درهم وتغذي ب 1000 فرانك، راه ما غايقالوش. وكذلك السيدة الوزيرة المحترمة، الفريق ديالنا الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، كنا طلبنا عقد في لجنة الفلاحة، بحضور السيد المدير العام للمكتب الوطني لمدة تفوق ثلاثة أشهر، ولكن لحد الساعة لا جواب.

السيدة الوزيرة، الإنسان خاصو يدافع على المواطن، المواطن إلا مكانش عندو الضوء والماء، راه ما عندو الو، وعندنا الدواوير اللي ذكرتي راه هادي 8 أشهر باش دازت المفاولة، علاش هاد 20 دوار ما يطلقوش لهم الضوء ديالهم؟ ما هو السبب؟
وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيبين.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم والسادة النواب المحترمين على التعقيب اللي جاوا به، واللي كياكد بمدى أهميتهم بالكهربة القروية في المملكة، واللي هي أيضا من أهم أولويات الوزارة والمكتب الوطني للكهرباء.

فالمكتب الوطني للكهرباء بحال اللي قلت، في صدد التهيئ النهائي لدراسة والتقييم ديال هاد البرنامج اللي بدا من 1996، أي تقريبا 13 سنة، باش يحدد بصفة دقيقة المراكز اللي هي غير مكهربة داك 4% اللي

تقوم به في أشغال توسيع الطريق الوطنية رقم 2 ما بين طنجة وتطوان. نوقف الأشغال خلال فصل الصيف، ليعني حذف أي تأثير على حركة السير، وننظم الأشغال مع المقاولات حتى نتفادى أي تأثير سلبي على تكلفة الورش.

نفس الشيء قمنا به بالطريق السيارة ما بين تطوان والفيندق حيث تم توقيف الأشغال للتقليل من التأثير على مستعملي الطريق.

مختلصة الكلام، هو أننا نحاول ما أمكن أن نقلص من التأثير على حركة السير، بوضع علامة التشوير، وبوضع كذلك وإنجاز الطريق المنحرف، وبتحضير جميع الترتيبات للتقليل من التأثير على المسافرين ومستعملي الطريق.

وهاد الإجراءات تتمشي إلى حد أنه في بعض الأحيان نوقف يعني حتى الأوراش خلال فترة الصيف.

لكن يجب التذكير، بأنه طبيعة بعض الإنجازات وبعض الأشغال، تمنع علينا من ناحية الجودة أن نقوم بهذه الأشغال في فصل الشتاء، مثلا أشغال الخرسة، عندما تكون المستوى دبال البرودة جد مرتفع أو الأشغال دبال التكسية، الفرشة الأخيرة دبال الطريق لا تتلاءم كذلك مع التساقطات المطرية أو الثلجية، ففي بعض الأحيان فمن الضروري أن نقوم بتلك الأشغال في فترة الصيف، ولذلك نقوم بكل ما هو لازم للتأثير من السليبات على حركة السير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

أكد السيد الوزير أنكم تقومون بأشياء كثيرة، غير أن السيد الوزير، أعلم أن مثلا الإشارات غائبة، يمكن لك السيد الوزير تمشي 150 كلم وما تصيبش إشارة، يمكن لك تدخل للمدينة وما تعرفش واش غادي تدخل لهاد المدينة ولا الأخرى، هذه الأيام أيما حلنا وارتحلنا، إلا وأنا نجد صعوبات كثيرة حتى نصل إلى محل اللي هو كنا غادين ليه.

السيد الوزير، نبعيكم تعرفوا بأن في الطرق الرئيسية، بدون ما تتكون كاع أشغال، العربات، الجرارات، فهاد الوقت، الآلات دبال الحصاد، مع دور الطريقات دبالنا كيفاش غادي يمكن يكون عندنا السير، ويمكن لنا نقولوا بأننا راه احنا يمكن لنا نعملوا شي حاجة في ميدان السير، راه تخلص السيد الوزير، أنا ما تنقصش من الأعمال دبالكم، ولكن نتقول لكم لابد ما تشوفو هاد الأشياء اللي هي صبحت ناقصة للمغرب، اللي هو في الركاب دبال الدول المتقدمة.

إذا جينا نهدرو السيد الوزير على الطريق السيارة، أخيرا إلى كنت ماجي من الدار البيضاء للرباط، غادي تشوف شي حاجة اللي ما شي

الذين يتوافدون على المغرب خلال فصل الصيف لقضاء العطلة السنوية. هاد الأمر يخلق ضغطا واكتظاظا ملحوظا في حركة السير، وبالتالي فالقطاعات التي تقع على أهم الطرق والشوارع بسبب الأشغال، تثير عدة مشاكل لدى المواطنين.

لنا نساءل السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لحل هذا المشكل الذي نشاهده دائما مع بداية الصيف؟ وشكرا مسبقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أشير في إطار الجواب على أن، أولا غالبية المشاريع التي تقوم بها وزارة التجهيز والنقل، توجد أولا خارج المدن، فالأشغال التي تتم داخل المدن والتي تعرقل السير لا علاقة لها بوزارة التجهيز، أحيانا تتدخل وزارة التجهيز في إطار شركات، ولكن تكون حالات يعني محدود، عادة ما الاختصاصات في مجال الجماعات الحضرية هي تحت الإشراف لرئيسها ورؤسائها أو مجالسها، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، الأشغال كذلك التي تقوم بها هذه الوزارة عادة ما تكون طرق جديدة أو أوراش جديدة، فعادة ما تكون في محرم جديد بعيد عن حركة السير، ثم يبقى في أوراش أخرى، الأوراش المتعلقة خصوصا بطبيعة الحال في قطاع الطرق، بالأوراش المتعلقة بالصيانة الطرقية أو توسيع الطرقات، وهناك تكون على الطريق الحالي، فهناك إجراءات التي تقوم بها للتقليل من التأثير على حركة السير، من ضمنها:

- أولا: وضع علامة التشوير المؤقت للأوراش؛

- ثانيا: تحديد أو إنجاز طريق منحرف للسماح لزيء الطريق أن يستعملوا هذا الطريق المنحرف للسماح للمقاولات أن تقوم بالأشغال على الطريق، وعادة يكون يعني هاد الطريق المنحرف يعني déviation تيكون في مستوى يعني عالي، يتلاءم مع حركة السير أو مستوى حركة السير، فإذا كانت مثلا طريق وطنية تتكون هاد الطريق المنحرف مبنية ومعبدة ومكسية بالزفت دبالها، باش يعني حركة المرور تمر في ظروف حسنة.

كذلك تؤخذ بعين الاعتبار حركة السير في تنظيم الأشغال، يعني حتى يتم تقليل ما أمكن من التأثير على مستعملي الطريق.

كذلك، في بعض الأحيان أو في بعض الأماكن أو في بعض الجهات التي تعرف رجوع الجالية المغربية، مع الاكتظاظ اللي تيكون على الطرقات في فصل الصيف، بعض الأوراش نوقفها طيلة فترة الصيف، وهذا مثلا ما

السيارة ولا بالمقاولات ولا بالوزارة، هادو حرائق يعني كنتندلع بطريقة يعني لأسباب طارئة ديال بعض المستعملين اللي تيرميو مثلا النهاية ديال السيارة، واللي كتشعل فيها العافية. واحنا بالعكس تندخلو مع الوقاية المدنية باش نوقبو من هاد الأمور، وباش نطفيو مثل هذه الحرائق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول قطاع النقل، للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفرج، محمد بنزيدة، محمد بلحسن خيري، جمل بنزريعة، رفيق بناصر، التيجاني حباشيش، مصطفى ميارة، صالح ولد دادة، بلعيد بنشمسي، العربي سديد، علي قيوج، إسماعيل قيوج، رضا بوطيب، الطيب الموساوي، محمد سعيد كرم، أحمد بومكوك، وإدريس الحسني.

فليتفضل أحد المستشارين لسط السؤال.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فتحت وزارة التجهيز والنقل العديد من الأوراش التي كان لها الوقع الإيجابي على المواطنين، وبالخصوص على مهنيي قطاع النقل بصفة عامة، إذ لا يخفى على أحد التطور الميكانيكي والآلي وكذا العلمي الذي عرفه هذا القطاع ببلادنا، انطلاقا من عملية تحرير قطاع نقل البضائع والتطور الهام في مجال الإعلاميات، حيث عرف امتحان الحصول على رخصة السياقة طريقته نحو الممكنة وتجنب تدخل العنصر البشري في الامتحان النظري، غير أنه بقي الورش المتعلق بالفحص التقني للسيارات متعثرا، ولم يعرف تقدما على غرار باقي المشاريع المهيكلية لقطاع النقل بصفة عامة.

إذ عرفت مرحلته الانتقالية تباطؤا، ولتفادي هذا التأخير نسانلكم السيد الوزير عن المدة المتبقية لتجاوز هذا المشكل، وإن كنا نعلم أنه يوجد في مراحلها النهائية، خاصة ما تشهده بعض المراكز من طوابير للسيارات والشاحنات والحافلات، حيث أن طالبي شهادة الفحص التقني لا يصله الدور إلا بعد ثلاثة أيام، ومثال على ذلك مدن: الجديدة، سيدي بنور، وجدة، تمارة، وغيرها. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

معتادة، فعلا العافية شاعلة، قال لك تبحرقو داك الزيل، وماشي بالنهار، وماشي في الحال سخون، وماشي، كانوا يدوروه في شي حاجة أخرى، أو يحولوه لمحات آخرين، تبحرقوه في عين المحل، العافية شاعلة والإنسان غادي، ودخاخن، وهادي ماشي الطريق السيار ديال المغرب المتقدم.

أنا أتمنى منكم، وتتعرف محبتكم لهاد المغرب ولهاد البلاد، بحزمكم أنكم تعملوا كل ما هو في استطاعتكم، باش يمكن لنا نكونو في المستوى ديال المدونة ديال السير اللي بغينا نديروها، ونمشيو فيها، وما نكونوش احنايا بهاد الوسائل ديالنا نتعرفلو السير في بلادنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

إذن، فيما يخص تنظيم السير والجولان، الوقت ما تيسمحش باش ندخلو في جميع الترتيبات اللي تتأخذ، يمكن لي نشير للسيد المستشار المحترم على أن خلافا لما جاء في كلامه، أنه لا توجد إشارات على الطرقات، اللي قولكم على أنه توجد الآلاف من الإشارات على الطرقات، وكاين إشارات اللي هي الإشارة ديال السلامة الطرقية، أو ما نسميه بالتشوير العمودي، إشارات تحديد السرعة، وإشارات الأخطار المتعددة والمنعرجات، وهادواكل المواطنين تيشاهدو هاد الإشارات على الطرقات، اللي كتعذر من الأخطار ديال الحوادث، ويجب احترامها.

كاين إشارات كذلك ديال الإرشاد، اللي كتعطي معلومات على الأماكن اللي كتعبر منها الطرقات، إلى غير ذلك.

وتنقول على أن الحكومة أو الوزارة، تقوم كل يوم بتدعيم أو دعم هذه الإشارات أو بتعويض الإشارات اللي كتعرض للتخريب، أحد الظواهر اللي كتعيشوها هو التخريب أو سرقة هذه الإشارات، لاستعمالات متعددة، وهناك ميزانية سنوية اللي كتصرف، لدعم ولتعزيز هاد الإشارات، ولتعويض الإشارات التي تم تعرضها للتخريب.

فيما يخص الطرق السيارة بصفة عامة أو السير في الطرق، يعني هناك الحمد لله مستوى عالي ديال التجهيزات الأساسية في مجال الطرق السيارة، بمستواها الذي هو أحسن من مستوى اللي هو موجود على الطرقات الوطنية أو الطرقات الجهوية.

لكن، هذا أمر طبيعي، لأنه كل محور له حجم لحركة السير، وحسب الحجم لحركة السير يكون تحديد مستوى عرض الطريق، أو مستواها على حسب المستوى ديال حركة السير تيكون المستوى ملائم ديال الطرق، وديال الطرق السيارة المرتبطة بها، وهاد الإشكالات مثلا اللي طرحتو ديال الحرائق، لا علاقة لها من ناحية الأسباب ديالها، لا بشركة الطرق

لأن كين بعض منعمدي الضمير من هاذ أصحاب المراكز، وهو أنه حتى في هاذ الشيء ديال النوبة، لأن ملي كنجيو نبدلو واحد الحاجة في نهارها كاملة كنجي صعبة شوية، وبالتالي كيوقعو مشاكل، مشاكل خاصة وأنا كنعرفو على حساب البلاد.

الجميع يعترف على أن فعلا الوزارة ديالكم تحارب الرشوة، هذا العنصر البشري صحيح، إذا كنا باغيين نحاربو، البرنامج الحكومي كين فيه محاربة الرشوة، إلى كانت شي وزارة اللي بدأت كتحارب في الرشوة، فعلا هي الوزارة ديالكم.

مع العلم أنها كانت من بين الوزارات اللي كانت فيها الرشوة بزاف، دابا هي اللي بدأت محاربة الرشوة، والحد من العنصر البشري في واحد العدد ديال الحوايج، هاذ الشيء احنا الجميع فرحان به، بالطبع فرحانين به، وباغينو غير في هذه المراحل الانتقالية السيد الوزير، خاصنا نتعاملو معها بالسمية ديالها مرحلة انتقالية، خاصنا نتعاملو معها معاملة، لأن حتى في بعض المسائل الأخرى ماشي غير فقطاع النقل، غادي نعطيو غير أمثلة ديال أنفلونزا الطيور، هاذك البرنامج ديال وزارة الفلاحة كذلك، حتى هو وقع واحد العدد ديال المشاكل اللي الناس لم يستطيعوا أنهم في المرحلة الانتقالية يوجدو ديك المشاريع ديالهم، والآن راهم يشتكون على الصعيد الوطني، يعني هادو حوايج، البرامج راه مزبانة ديال الحكومة ككل، وبرامج هي مهمة وكتمر الوجه يعني، وكنطمحو ليها كمواطنين.

ولكن في نفس الوقت نراعيو هذه المراحل الانتقالية، نحاولو على أساس أننا نتعاملو معها على الأقل بواحد شوية الليونة، ريثما ناخذو الطريق.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير نغتم الوقت ديال التعقيب، باش فعلا نعقب على التدخل ديال السيد المستشار، باش نقول بأن فعلا المراحل الانتقالية تيصحها ناخذوها بعين الاعتبار، وتلائموا معها ونواكبوا التطورات، حتى توصل لواحد الاستقرار جديد.

طبعا، هنا أشير إلى أن في هاذ المرحلة الآن، الأخيرة اللي عندنا في المراكز ديال الفحص التقني، عندنا واحد الإجراء مهم جدا، اللي مبني على شبكة ديال الإعلاميات اللي كتربط ما بين جميع المراكز.

الآن جميع المراكز هي شبكات، يعني كتنظيم، ولكن كذلك كشبكة ديال الإعلاميات، فلي غادي يكون الآن في طور التنفيذ هو أنه ملي تيمشي واحد السيد لمركز الفحص التقني، كيتسجل في المركز ديال الفحص

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا قمنا في مجال النقل بعدد من الإصلاحات الهيكلية لتنظيم النقل من جديد، لا فيما يخص امتحانات رخصة السياقة، ولا فيما يخص الحامل لرخصة السياقة الذي أصبح حامل إلكتروني، ولا فيما يخص طريقة تنظيم النقل بصفة عامة، ونقل المسافرين، وأحد الإجراءات الكبيرة التي قمنا بها هي الإصلاح الخاص بمراكز الفحص التقني.

وأذكر بأنه قبل ثلاثة سنوات تقريبا، كان الفحص التقني، وكنعرفو بأنه الفحص التقني كيرهن السلامة ديال السيارات وديال العربات، وبالتالي ديال النقل، وكيسبب في حوادث السير بحيث أنه تقريبا 20% ديال حوادث السير ترجع إلى الوضعية الميكانيكية.

فمن الضروري أن يكون الفحص التقني في المستوى المطلوب، فهذا الفحص التقني كان كله صوري ووهي، بحيث كان تطبع وصفة الفحص التقني بدون ما تتم أي عملية ديال المراقبة.

الآن بعد ثلاث سنوات من الإصلاح، الكل يشهد بأنه أصبحت المراقبة ديال الفحص التقني للعربات مراقبة فعلية، مراقبة شفافة، مراقبة تحترم جميع الضوابط، الهندسية للميكانيك ديال السيارات، تم ارتفاع كبير في مستوى تكوين التقنيين، وتم إدخال عدد من الإصلاحات التنظيمية للتأكد من فعالية المراقبة من جهة، ومن شفافية هذه العملية للمراقبة، حتى الوصل الذي يتم إصداره من طرف هذه المراكز تم تغييره، وأصبح وصل يعني يقاوم أي إمكانيات ديال التزوير.

فكل هذا أدخل إصلاح، وتم تشكيل أو إعادة تنظيم هذه المراكز إلى شبكات، لم نعد نرخص الآن بمراكز فردية، لأن أكتشفنا أنه العدد ديال المراكز كثير، وكيصعب على الوزارة باش تمكن من المراقبة الفعلية لتلك المراكز، الآن المراكز منظمة على شكل شبكات، وهاد الشبكات تقوم هي نفسها بالمراقبة، ونقوم نحن بمراقبة الشبكات، وبالمراكز ديال الفحص التقني. فالحمد لله، هذه العملية أعطت ثمارها، ويعني كل المهنيين يشيدون بها ويستحسنونها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات إلا أن الواقع كنعرفوه السيد الوزير، أن المراحل الانتقالية، خاصة في بلاد بحال بلادنا، يعني حتى الحالة الميكانيكية فعلا متردية، أنا أعتبر أنها حالة متردية بالنسبة لما هو موجود في البلاد، وأتم عندكم إحصائيات اللي عارفينها أكثر مني، ولكن كيبقي على أن هذه المراحل الانتقالية خصها تدبر بواحد النوع من الاحتياط، علاش؟

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

الزملاء الأعضاء،

يعاني المواطن من التأخير الذي تسببه إدارة النقل في إنجاز البطائق الرمادية ورخص السياقة الجديدة، مما يؤدي إلى الازدحام بالإدارات المعنية، ويسبب في مشاكل كبيرة يزيدتها تعقيدا سوء الاستقبال والتدبير السيئ.

شكرا السيد الرئيس.

لماذا هذا التأخير الذي يفوق ستة أشهر؟ هل هناك حل للتخفيف على المواطن؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذن هذا من الإصلاحات التي جات بها وزارة التجهيز والنقل في مجال التدبير العملي لرخصة السياقة وديال الورقة الرمادية.

كذكّر بأنه قبل يعني أربعة أو خمسة سنوات كانت الورقة الرمادية، أولا على شكل ورقة، ثم تحرر باليد، لم تكن تحرر ولو بالكمبيوتر، ونفس الشيء بالنسبة لرخصة السياقة، رخصة السياقة كانت ورقة، ومكتوبة كذلك بطريقة يدوية، في بعض مراكز الفحص التقني كانت تحرر عن طريق الكمبيوتر، هذا كان تعني بأنه لم يعد موجود في وزارة النقل، نظام معلوماتي يحتوي على المعلومات المرتبطة بالسائقين وبالعربات.

فأدخلنا موجة أولى من الإصلاحات لإدخال المعلومات، ولتحضير الجداول الإلكترونية، يعني les fichiers، حتى تكون لنا بنك المعلومات لجميع السائقين ولجميع العربات.

ثم دخلنا في الموجة الثانية ديال الإصلاح، باعتماد الحامل الجديد الإلكتروني، سواء بالنسبة لرخصة السياقة، وسواء فيما يخص يعني الورقة الرمادية.

وهنا نحن كما قال السيد المستشار سابقا في فترة انتقالية، بحيث أن يعني وجدنا الآن يعني جميع الترتيبات على جميع مراكز الفحص التقني، أذكر بأنه لدينا 63 مركز للفحص التقني، وهذا الإجراء لا يطبق فقط في بعض مراكز الفحص التقني، بل يطبق على الشبكة الوطنية كلها ديال مراكز الفحص التقني.

ونحن الآن فعلا في فترة انتقالية، بحيث أن الوقت الضروري لمعالجة المعطيات على الكمبيوتر بطريقة جديدة يتطلب مدة زمنية أطول، لأنه

التقني، وتعمل المراقبة ديالو، إلى صدر على أنه خصو يغير واحد الهيكل أو يغير العجلة أو عندو شي عطب خصو يصلحو، هو مضطر باش يرجع إلى نفس المركز باش يعني يصلح السيارة ديالو أو يتأكد من الإصلاح ديالو، وإلى مشي لشي مركز آخر، اللي كان يتوقع سابقا، ملي كان كيرفض المركز ديال الفحص التقني باش يجرر أو يسلم الوصل، كيمشي إلى مركز آخر، وبطريقة من الطرق تحصل على الوصل بدون ما يخضع للمراقبة، وبدون ما يصلح السيارة ديالو.

في حين أنه الآن ملي كيتسجل في الشبكة ديال الإعلاميات، هو مضطر باش يراجع لنفس المركز، وإلى مشي لشي مركز آخر، المركز الآخر غادي يطلب منه باش يرجع إجباريا إلى نفس المركز، وبالتالي غادي يكون مضطر باش يصلح العربية ديالو فعليا، عاد يتسلم الورقة، فهاذو من ضمن الأمور اللي أضفت شفافية ومهنية عالية على المركز ديال الفحص التقني بصفة عامة.

أما فيما يخص محاربة الرشوة، فعلا عدد من الإجراءات تم اتخاذها، ومثلا الإجراء المقبل اللي غادي نمشيو عليه، هو في الامتحان ديال رخصة السياقة اللي الآن هو عن طريق الكمبيوتر، كان سابقا بالورقة وبالأستاذ، إلى آخره.

إذن ما كانتش فيه نسبة كبيرة من الموضوعية، الآن عن طريق الكمبيوتر، هو أسئلة وأجوبة ومعدل، وبالتالي هو موضوعي 100%، الآن غادي نمرر للامتحان الأحادي، ما غاديش ييتي امتحان في واحد القاعة، فيها نفس الأسئلة تطرح، والتلاميذ تيجوبوا على نفس السؤال، لا، كل تلميذ أو كل مرشح غادي يدوز الامتحان، والأسئلة فردية غادي تجيلو، والأسئلة اللي غادي تجيلو ماشي هي الأسئلة ديال المترشح الآخر اللي في جانبه، فهذا غادي يجيب شفافية كبيرة جدا في الامتحان النظري لرخصة السياقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه دائما إلى السيد وزير التجهيز والنقل، تم طلب تأجيله من طرف واضعيه، وبالتالي تطبق في حقه مواد النظام الداخلي، السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول تسليم البطائق الرمادية ورخص السياقة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، حسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرابية، أحمد الجفيري، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النيلي، البشير أهل حاد، محمد جبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النايوي، أحمد التويزي، محمد تاضومانت، حسن او تغلياست، عبد الرحيم الشرقاوي، المهدي زركو. فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا. لا أشكر السيد المستشار على ملاحظته لأنها صحيح أننا نعيش إشكال، أنا لا أنفيه، أقول أنه نحن في فترة انتقالية، وأنا بصدد، إنشاء الله، توفير الوسائل البشرية والإمكانات المادية باش نتغلبوا على هاذ التراكم ديال التأخير اللي وقع واللي تيجعل على أنه بعض المواطنين ينتظرون مدة طويلة جدا، غير مقبولة لاستلام البطائق.

أشير فقط على أنه الورقة الرمادية، أو سواء فيما يتعلق بالبطاقة المؤقتة، سواء تعلق الأمر بالورقة الرمادية أو برخصة السياقة، راه ممكن القيام بجميع العمليات بطريقة مشروعة كاملا.

ليس من الصحيح على أن تكون مثلا عملية البيع أو الشراء بورقة رمادية، يمكن أن تتم عملية البيع أو الشراء بالورقة المؤقتة، أو السياقة يمكن أن تمر كذلك بالورقة المؤقتة، يعني هاذ الورقة المؤقتة هي ورقة طبيعية عادية، جميع المساطر وجميع الأمور يمكن أن تتم بالورقة المؤقتة، تعلق الأمر برخصة السياقة أو بالورقة الرمادية.

هذا فقط لتفسير للمواطنين بأنه الورقة المؤقتة تحل محل الورقة النهائية، ولكن تيبقى المشكل مطروح، وأنا قلت ليكم الوسائل البشرية راه احنا تهيؤها الآن، والوسائل المادية تهيؤها الآن، باش إنشاء الله تكون واحد العملية لاستدراك هاد التأخير، وباش إنشاء الله مع نهاية يوليوز نكونو تغلبنا على هذا التأخير، ونرجعو لواحد الحالة عادية إنشاء الله اللي غادي تكون انتهت فيها الفترة الانتقالية، باش المدة الزمنية تكون في حدود سبعة أيام فيما يخص الورقة الرمادية ورخصة السياقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول وضعية الطرق المتضررة من الكوارث، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، حسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرابية، أحمد الجفيري، احمد الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر التيملي، البشير أهل حماد، محمد جبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، أحمد التوزي، محمد تاضومانت، حسن أوتغلياست، عبد الرحيم الشرقاوي، المهدي زركو. فليفضل أحد المستشارين ل طرح السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

عرفت بلادنا خلال بداية هذه السنة كوارث طبيعية، كان لها وقع كبير على تضرر البنيات التحتية الطرقية، وتدمير القناطر، وإتلاف المسالك والطرق القروية في جهات وأقاليم مختلفة، ماذا فعلت الوزارة السيد الوزير

نتأكد مع إدخال المعلومات بصحية هذه المعلومات، وهذا يتطلب مدة أطول، لأنه الإجراء فيه فائدة أطول أو أكبر من الناحية ديال المراقبة، ديال جودة المعلومات، إلى آخره.

فهذا سيتطلب منا أن نعيد النظر في الوسائل البشرية، والعديد من الكمبيوترات، وهناك برنامج للإصلاح حتى تكون ملائمة ما بين الضغط اللي كاين، خصوصا في مراكز الفحص التقني ديال الدار البيضاء والرباط، مع الوسائل البشرية المتاحة لنا.

وإنشاء الله حسب البرنامج اللي عندنا، هذا التراكم اللي حصل لقلّة الموارد البشرية، غادي نعوضه إنشاء الله ونستدركه في غضون إنشاء الله نهاية شهر يوليوز، فبعد شهر يوليوز حسب البرنامج إنشاء الله، غادي تكون الزمنية لتسليم رخصة السياقة أو الورقة الرمادية في حدود سبعة أيام.

وهذا، هو إنشاء الله الهدف اللي غادي نتمناو أننا نوصلو إليه قريبا بعد تم منتصف الصيف المقبل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا للوزير المحترم.

هاذ الشيء اللي جيتو به نتمناو أنه يتحقق، لأن خاصك تعرف السيد الوزير، أن ذاك البطاقة المؤقتة تتعطيها وعندها الأجل ديال شهرين، وكاين اللي مدد هذه البطاقة عشرة مرات، هادي الحاجة الأولى، ثانيا إشكالية التمديد تخلق اكتظاظ للمواطنين أمام مراكز الوزارة وهذا ما يفتح الباب أمام الرشوة وممارسات مشبوهة، وهاذ الشيء راه كاين السيد الوزير، خصك تسمع لي شي شوية، هناك أيضا من هو قاطن بالقيطرة مثلا، والبطاقة ديالو تتكون في العيون، وهاذ المشاكل كاينة، هذه كلها مشاكل ظهرت مع المشروع اللي جبتو، لإصلاح إدارة النقل بالمعلومات، وشكون الضحية؟ هو المواطن هناك من يريد بيع سيارته، كاين اللي كيبيع السيارة ديالو، ولا يستطيع البيع ديالها نظرا لعدم وجود البطاقة الرمادية.

السيد الوزير، عوض أن يبقى المواطن هو الضحية، أو بين الأخذ والرد، لماذا لا تمنح البطاقة الرمادية المؤقتة صالحة لسنة عوض شهرين؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

مليون درهم، وانطلقنا في العديد من الإصلاحات، مثلا الطريق الوطنية رقم 17 ما بين بوعرفة وفكيك، تغيير المسار، إعادة بناء قنطرة السي عبو لكحل، بناء قنطرتين على واد نكور في واد تازوراخ في إقليم الحسيمة، والطريق الوطنية رقم 2 بين الحسيمة وكاسيطا بناء قنطرة اللي أثرت بزاف على السكان في واد إيكلي، في إقليم ميسور، وهذا فضلا عن الإصلاحات الأخرى على الطريق الوطنية رقم 1 ورقم 2 ورقم 13.

خلاصة القول، 350 مليون ديال الدرهم لإصلاح هاذ أضرار ديال الفيضانات، اللي احنا بصدد القيام بها حاليا خلال هاذ الميزانية ديال سنة 2009 و2010؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

صحيح أنكم تقودون حملة ممنهجة لترهيب المواطنين من حوادث السير المميتة في هذه الأيام بالذات، المواطنون يشاهدون كل يوم الإشهار الذي تقوم به قناة 2M حول حوادث السير، كل نهار تبينون لنا حادثة، علاش؟ لأن كانت المدونة معلقة، وهذه الأيام ولأو في الإشهار ما كايئة غير حوادث السير، مبقات حتى شي حاجة 2M كتعملها من غير حوادث السير.

هذا الأمر، السيد الوزير، تقدر نتفقو معكم عليه، لكن حالة الطرق المزرية سبب رئيسي لهذه الحوادث، الفيضانات مثلا اللي وقعت في الغرب-الشراردة-بني حسن، دمرت مقاطع كبيرة من الطرق والقناطر.

وأعطيتكم أمثلة السيد الوزير، الطريق ما بين سيدي يحيى وبلقصري دمرت، ما بين سوق الأربعاء ومولاي بوسلهام دمرت، ما بين القنيطرة ومولاي بوسلهام دمرت، ما بين بلقصري وحد كورت دمرت، والأمثلة كثيرة.

السيد الوزير، كان واحد الاجتماع مع وزير الداخلية، وحضرو فهاذ الاجتماع، حضر فيه وزير الإسكان، وزير الفلاحة، ومن بعد زارتنا وزيرة التربية الوطنية، علاش زراتنا؟ باش تواسينا، ماشي باش تجيب لنا، كان عليكم تحضرو فذاك الاجتماع أولا.

ثم كانوا اجتماعات السيد الرئيس، السيد الوزير، في جهة الغرب-شراردة-بني حسن، وكنا كتتناو أنكم تكونو حاضرين معانا، علاش؟ لأنه أتم قبل ما تكونو وزير راه كتم مدير ديال مديرية من مديريات التجهيز، وكنت ديك الساعة، استسمح، عند 16 جهة، 4x4 راه ملي كت مدير كنت مولف تركب عليها، وكنت تدور تشوف هاذ الطريقان هاذوا،

لإصلاح هذه الطرق؟ وكيف تعاملت مع المناطق والأقاليم التي تضررت بنياتها الطرقية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح أنه هذه السنة الكل يعلم على أنها عرفت تساقطات مطرية جد استثنائية، كلنا عشنا من المراحل التي عرفت الفيضانات.

لكن هذه السنة هي حقيقة سنة جد استثنائية، وكان لها بطبيعة الحال إيجابيات مهمة على القطاع الفلاحي وعلى الاقتصاد المغربي، والحمد لله عليها، لكن بطبيعة الحال كان لها كذلك ثمن، فيما يخص بعض التصدعات على الشبكة الطرقية وعلى البنية التحتية بصفة عامة، فضلا على التأثير السلبي في بعض الأحيان على المواطنين.

هناك، لابد من أن أشير على أن بالرغم من الحجم الكبير اللي كانت ليه هذه الأضرار والفيضانات، التدخلات ديال الوزارة مكنت من التخفيف من الانعكاسات على مستعملي الطريق، فما هي نوعية التدخلات ديال الوزارة اللي كتقوم بها؟

أولا تدخلو فورا للإصلاح الأولي، عندما تكون هناك أضرار، وتقوم بذلك بالوسائل الذاتية للوزارة، كتوضع علامة التشوير، لأنه ملي كتكون الفيضانات، يمكن مثلا إلى قدر الله، شي عربة تعبها الحملة ديال الواد، إذن لابد من قطع الطرقات أو القناطر.

تنوضع قناطر الإغاثة، لأن هذه السنة سقطوا بعض القناطر، ستة بالضبط، اللي كانت كلها قناطر قديمة جدا، والبعض كترجع للقرون الوسطى، والبعض كترجع لوقت ديال الحماية، وخصوصا الحماية الإسبانية في أقاليم الشمال.

إذن كانت قناطر متلاشية جدا، إذن وضعنا 3 قناطر للإغاثة، التدخل مهم وسريع ديال الوزارة بحيث تنوقفو قنطرة مؤقتة في فترة قصيرة جدا اللي ما كتعداش 48 ساعة، يعني في يومين كوقفو قنطرة، كعيدو حركة السير يعني لمستعملي الطريق كما كانت سابقا.

الآن فيما يخص، يعني هاذو الإجراءات الأولية اللي كتقومو بها، ثم كايين الإجراءات فيما بعد يعني الأحداث الأولى، اللي هي تقييم الأضرار، القيام بالدراسات، والقيام بالأشغال النهائية، وهذه السنة خصصنا عوض 100 مليون ديال الدرهم اللي كخصصوا سنويا للأضرار، 350 مليون ديال الدرهم يعني ضاعفنا الميزانية لإصلاح أضرار الفيضانات ثلاث مرات ونصف، 350 مليون ديال الدرهم، يعني 35 مليار سنتيم عوض 100

أرقام حوادث السير ترتفع.

إذن الإشكال أشنو هو؟ الإشكال ديال السلوكات ديانا، ديال الطريقة ديانا باش كمارسو السياقة على الطرقات.

أمس كنت في إطار سياسة القرب في أكادير وفي تارودانت وفي أركانة وفي شيشاوة وفي إمنتانوت، لزيارة الطريق السيار أو أشغال الطريق السيار مراكش- أكادير، الطريق السيار مراكش- أكادير التكلفة ديانا غادي تكون إنشاء الله 8 مليار ديال درهم.

أشنو هو التأثير ديانا على السلامة الطرقية؟ غادي تنقص من عدد حوادث السير بتقريباً 35 قتيل في السنة، علاش؟ لأنه الطريق اللي هو ميمت جدا، ما بين مراكش- إمنتانوت، شيشاوة- أكادير، فيه تقريبا 75 قتيل في السنة، كل سنة تقريبا في المعدل.

التأثير ديال الطرق السيارة تينقص بالنصف، إذن كايين تأثير ماشي ماكابنش، ما كفيش أنه البنية التحتية كنساعد، كنساعد ولكن كنساعد قليل، الطريق السيار اللي تيكلف 8 مليار ديال درهم، غادي ينقص 35 قتيل على 4120، في حين أنه هاذ 4120 كل سنة كيتفام ب3 أو 4%.

إذن خلاصة القول، يجب أن تقوم بكل مجهود فيما يخص البنية التحتية، وتقوم بذلك في الطرق السيارة، في الطرق المزدوجة إلى آخره.

نقطة مهمة لتوضيح الأمور، كل ما هو داخل المدن هو تحت المسؤولية ديال الجماعات المحلية ماشي عندنا، ولكن إلى بغينا نعيدو النظر، وتقلصو في أعداد حوادث السير، ما علينا إلا أن نغير السلوكات ديانا، والطريقة ديال التنقلات ديانا، والاحترام ديال قوانين السير، وهذا في إطار احترام قانون السير اللي غادي يكون إنشاء الله قانون السير المقبل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم السيد وزير للتجهيز والنقل على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وآخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية، حول المضاربات وغياب مراقبة أسعار المواد الغذائية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد حاجي، أحمد مفيد، أحمد السرغيني، إبراهيم الحب، عمر بنونة الوريدي، الأمين الدراق، علال العزيوني، محمد العقاوي، محمد عبده عز الدين، أحمد الديبوني، عابد شكيل، العلمي التازي. فليفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باطبع هذا السؤال سؤال محمد جدا، والسيد الوزير مشكور أولا على

علاش؟ والله العظيم السيد الوزير كهضر معاك وأنا موضوعي، إلى تقدر تمشي في هاذ الطرقات هاذوا دابا اللي سردت لك. دابا تاخذ 4x4 وتمشي، والله ما نفوت 20 في الساعة، عرفت ما بين حفرة وحفرة، 15 حفرة، ماشي حفرة، خمسة عشر حفرة.

إذن، علاش ما تجيش عندنا للقنيطرة؟ علاش ما تجيش يشوفوك الناس؟ لأن ما بين القنيطرة والرباط شحال؟ 40 كلم.

سيدنا كيدير سياسة القرب، واتم ككتاب تنبغيوكم وتنحبوكم وتنقدروكم وتنحروكم، بغيناكم تمشي في هذا النهج، لأن السكان ديال القنيطرة، أفسم لك بالله لا متدمرين، علاش؟ بسبب عدم زيارتكم، وزير الفلاحة جاء، أشنو دار؟ قال 50% للناس الذين تضرروا غادي ينقصها من نوار الشمس والذرة، وزير الإسكان جاء، أعطى بقع للناس المتضررين، شكون اللي بقي ماجاش؟ بقي واحد الوزير اللي كجوه، تنقدروه وتنزهوه، هو أتم السيد الوزير.

الله يخليكم إلا خاص واحد سميتا.. إضافية للقنيطرة، وبغيتكم تزوروا هاذ المسائل هادي بعينكم وتشوفوها. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا للسيد المستشار على هذا التعقيب، ولو أنه تخرج من السؤال، وتيتكلم على القناة الثانية والأولى وحوادث السير وحالة الطرق.

بالنسبة لحوادث السير إلى كانت القنوات التلفزية كتبين الآن المستوى ديال حوادث السير، هذا ليس إشهار أو دعاية، هذا تغطية الأحداث اللي كتوقع مع الأسف، اليوم عدد ديال حوادث السير، وعندنا نتكلم على هذا الأمر، ما كنتكموش، ما تعملوش واحد الحملة لصالح مدونة السير أو كذا أو غيرها، كنتكموا على واحد الواقع مغربي ما عندو علاقة لا مع حكومة ولا مع حزب، ولا مع إصلاح، ولا مع قانون.

هاذو مغاربة تيموتو على الطرقات ديانا بأعداد لا تحصى، 4123 ديال الناس، كنا هنا في هاذ القاعة تنقولوا 10 قتيل في اليوم، ولينا نقولوا 11، وفي السنة المقبلة غادي ننداو نقولوا 12، إلى غير ذلك.

فيما يخص هاذ الأمر، هذا راجع لتنظيم النقل، لعدم احترام القانون، وهذا قلناه وشرحناه، ونعطيك مثالا. فيما يخص حالة الطرق، لأن السيد المستشار تيقول، صلحوا لينا الطرقات، إلى صلحتوا حالة الطرقات ما غاديش يبقاو حوادث السير. علميا، مع الأسف، إذا كان الأمر صحيح راه تنصلحو الطرقات منذ سنوات وعقود من الزمان، وكبنيو الطرق السيارة وكبنيو الطرق المزدوجة، والطرق القروية، وتوسع الطرقات، ولا تزال

تلبية الدعوة، ويجي يجاب على هذا السؤال.

الزيادة في المواد الغذائية كانت صاروخية، ولكن تابعة على كل حال للزيادة التي وقعت في المواد الأولية على الصعيد العالمي، ولكن هناك الحكومة مشكورة على أولا الدعم الذي كان في نطاق صندوق المقاصة، حيث كان المقترح 24 مليار في السنة الماضية ووصلت حتى 36 مليار، والحكومة واجهت على كل حال المشكل ديال الصندوق، وهذا الشيء خاص الجميع يعترف بهاذ الشيء الذي تدار، وهذا الشيء كان مفيد جدا، حيث شكور اللي استفاد؟ استفاد على كل حال الطبقة الضعيفة اللي المستوى نتاع الشراء ديالها محدودة، هاذي على كل حال نعرفو بهاذ الجانب.

دبا الآن الطابع أشنو هي؟ التدابير اللي الحكومة اتخذت على كل حال بالنسبة لهذا المشكل نتاع الزيادة، نتاع المواد اللي هي خارج الصندوق ديال المقاصة، واللي هي تضر على كل حال الطاقة الشرائية نتاع المشتري. كذلك، ما خصناش نجيبو كلشي ونديروه على التاجر الصغير، ذاك البقال هو الجندي المجهول اللي تيعمل في الحانوت ديالو لمدة 20 ساعة، ما تيعرف حتى شي واحد، وماشي هو مول الزيادة.

ولهذا، إلى خاص المراقبة، تيص المراقبة أولا في استيراد المواد اللي تستورد، ثم ربما المتاجر الضخمة هي اللي خصها رما المراقبة، وهذا الشيء وقع في دولة، في فرنسا وقعت، ورئيس الحكومة عيط على واحد العدد نتاع أرباب المتاجر Les super marchés في فرنسا، وطلب منهم يحفظوا من الربح ديالهم، باش الطاقة الشرائية تيبقى في واحد المستوى.

لهذا هاذ الشيء تنطوبه كذلك للحكومة تديرو، ولكن ما تبقاش تقيس لي دائما ذاك التاجر الصغير، أو ذاك الحضار الصغير، راه هو زاد 2 سنتيم في واحد المادة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نزاز بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام حول مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربة.

فبدية، أود أن أشير إلى أن المواد الغذائية المدعمة، كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم، كين السكر والقمح، لم تعرف أي زيادة، بل أن الحكومة رفعت من الغلاف المالي المخصص للمقاصة لمواجهة الزيادات التي سجلناها سنة 2008 بالنسبة لهذه المواد، وذلك للحفاظ على استقرار ثمن

القمح، وكذلك ثمن السكر.

كما أنه خلال هذه السنة، حددت الحكومة، كما تعلمون، السعر المرجعي لبيع القمح في 270 درهم للطن عوز 180 درهم اللي هو السعر الدولي، لأنه وقع تراجع في السعر الدولي، ولكن الحكومة اعتبرت بأن من الضروري أنه هذه السنة، اللي الحمد لله كين واحد الصابة مهم، أن الفلاح الصغير يستفيد من هذه الصابة.

وبالتالي أننا نحدد واحد السعر يكون في المستوى ديال 50% أكبر من السعر الدولي، على أساس أن الدولة تتحمل الفرق بينهم، باش ذاك المواطن المغربي ما يتشمس المس بالقدرة الشرائية ديالو، ويبقى سعر الدقيق والسعر كذلك ديال الخبز في المستوى اللي نعرفوه اليوم، وفي نفس الوقت أننا نحسنو القدرة الشرائية ديال الفلاح الصغير.

بالنسبة للمواد الغذائية المحررة أسعارها، صحيح أنها عرفت ارتفاعات مهمة سنة 2008، وكذلك خلال الأشهر الأولى من سنة 2009، وذلك نتيجة أولا عن ارتفاعات الأسعار في الأسواق الدولية مثل الزيوت الغذائية، القمح الصلب ومشتقاته، ومنها من ترتبت عن الفيضانات والتساقطات المطرية اللي تكلمنا عليها، واللي عرفتها بلادنا في أواخر 2008 ومطلع 2009، مما أدى إلى إلتلاف محصول ومخزون العديد من أنواع الحضر والفواكه في الحقل، وكذلك كانت صعوبات في الولوج إلى الحقل لجني الثار، مما نتج عنه نقص كبير في العرض مقابل الطلب.

لكن، ابتداء من شهر أبريل الماضي وخلال هاذ شهر ماي، كما سبق أن توقعنا وأكدناه أمام مجلسكم الموقر، فقد عرفت أسعار العديد من هذه المواد تراجعاً مهماً، مثل مثلاً البطاطس اللي تراجع الثمن ديالها من 10 دراهم للكيلوغرام إلى اليوم 4 دراهم للكيلوغرام، بالنسبة للبصل كانت البصلة تتوصل إلى 9 دراهم، اليوم تنصبيها في السوق 3.50 درهم، بالنسبة للجزر مر من 9 دراهم في شهر مارس الماضي، اليوم وصل إلى 4 دراهم.

بالنسبة لزيت المائدة كذلك، تراجع بثلاث دراهم، وبالنسبة للزبدة تراجع تسعيرها ب15 دراهم للكيلوغرام، هذا ناتج بالطبع والحمد لله عن وفرة المنتوجات في السوق، خصوصا بالنسبة للمواد الفلاحية، وناتج كذلك عن التدابير اللي قامت بها الحكومة في هذا الإطار، من أهمها تفعيل مجلس المنافسة، من أجل تكريس المزيد من الشفافية في السوق، وخصوصا إعداد مشروع القانون الذي سيغير ويتم قانون حرية الأسعار والمنافسة، واللي صادق عليه مجلس النواب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

إلى 300 ألف درهم.

واعتبرنا لأول مرة الغش في الجودة أو في الكمية، زيادة غير مشروعة في الأسعار، وأخيرا كما جاء في تدخل الأخ المستشار المحترم، حاولنا كل ما أمكن أنها تكون واحد الملائمة ديال نظام العقوبة لأخذ بعين الاعتبار الحجم الاقتصادي للمخالف مع تجديد العقوبة في حالة العود.

الهدف الأساسي، وهو هناك التاجر الصغير باش ما يتمش كذلك، نوصول إلى واحد العقوبة اللي تفوت رقم المعاملات ديالو وتضروا في العمل ديالو، إذن حاولنا ما أمكن ناخذوا بعين الاعتبار مصالح ديال التجار الصغار.

بغينا كذلك بالنسبة للتجار أننا نوضحو ما لهم وما عليهم، بالنسبة لإشهار الأسعار، باش ما نطيحوش في هذيك الإشكالية اللي طرحتيو ديال تتكون حملة ديال المراقبة، والتاجر الصغير ما تيكونش عارف أشنو هما الضوابط اللي خاصو يحترم.

إذن غادي نعملوا واحد الحملة تواصلية، باش نفسرو هاد الدورية اللي التجار الصغار مع الفيدرالية ديال التجارة، وكذلك بالنسبة للمراقبين اللي هما من وزارة الداخلية، باش هكذا يتم إحترام هاد الدورية إنشاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا. هكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال هذه الجلسة، شكرا السيدين الوزيرين، السادة المستشارين.

رفعت الجلسة.

بغيت نشكر السيد الوزير على هذه الأجوبة اللي أعطانا حول هذا المشكل اللي مطروح نتاع الزيادة، ولكن أعتقد بأنه اللي تبيخنا، كاي واحد الطبقة نتاع التجار الصغار اللي في ذيك الجملة كانوا مشاوا ربما ضحية، تبيخنا ربما يتعاد النظر في بعض الملفات اللي كانوا مشاوا ضحية لأجل ارتفاع المواد، بعض المواد ارتفعت ب 300%، على كل حال ما خصهمشاي يحتفظوا بذوك العقوبات لداروا ذوك الطبقات التاجرة.

ولكن دابا الآن الحكومة تبيخها العكس، ما خصناش، خاص الفلاح عاود يستفيد، بوجود الحكومة مشكورة على الثمن اللي دارت للحبوب نتاع 27 درهم، ولكن خاص هاذ 270 درهم للقنطار، ما خصشاي الفلاح يبيع بأقل من هاذ الثمن، يعني يبقى محتفظين بالتدابير بالطبع اللي اتخذت ديال الجمر، اللي دارت ابتداء من الشهر المقبل، غادي ربما يجمي هاذ الفلاح باش يبيع القمح بثمان مناسب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما ذكرت، فإن الهدف من هاذ العمل اللي قمنا به في إطار التعديل في القانون ديال المنافسة وديال الأسعار، أساسا، وهو أولا أننا نزيدو، رفعنا من الغرامات، بالنسبة للحد الأقصى للغرامة رفعناها من 100 ألف درهم